جمهورية مصر العربية

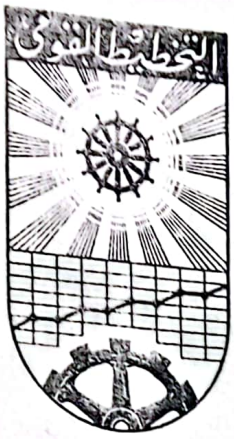

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٦٤٩)

مجموعة بحوث صغيرة فى اطار التعاون والتكامل الاقتصادى العربى

اعداد

الدارسين فى مركز العلاقات الاقتصادية الدولية فى البرنامج التخصصى لدبلوم المعهد ١٩٧٨

اشراف

دكتورة اجادل راتب العقيلى

ديسمبر ١٩٧٨

القاهرة

طبع بمطابع صلاح سالم بمدينة نصر

مجموعة بحوث قصيرة في إطار
التعاون والتكامل الاقتصادي
العربي

اعداد الدارسين في مركز الدراسات الاقتصادية الدولية في البرنامج التخصصي
لدبلوم المعهد لعام ١٩٧٨ .

اشراف

الدكتورة / اجلال راتب

مقدمة

يسرني أن اقدم هذه المذكرة حيث أعتبرها تحتوي على فكرة جديدة من نوعها ، فهي لاتتضمن مجموعة من المحاضرات التي تتكون منها مادة من مواد الدبلوم الكثيرة التي تدرس بالمعهد ولكنها تتضمن مجموعة من الابحاث الصغيرة والتي قام بعملها مجموعة من الدارسين في مركز المعلومات الاقتصادية الدولية في البرنامج التخصصي لدبلوم المعهد وكانت هذه الابحاث في اطار الموضوعات التي تمت بتدريسها في نفس هذه الفترة عن نظرية التكامل والتعاون الدولي .

وقد انحصر دوري بالنسبة لهذه الابحاث في تحديد اتجاهات البحث وانتقاء الموضوعات والمساعدة في اعداد خطة المراجع وقد قام الباحث نفسه بتحرير بحثه أثناء المحاضرات وقام بقية الزملاء بالمناقشة وقد قام الباحثون بادخال ما أرتؤى من تعديلات على ابحاثهم نتيجة للمناقشة .

أن أهمية هذه المذكرة في رأي يتبلور في أنها تمثل جهدا قام به الباحثون أنفسهم وكان بالنسبة لهم بمثابة تجربة ومدخلا لابحاث أخرى سوف يقومون بها لكي يستكملوا بها دراستهم بالمعهد وقد كانت هذه البحوث بالنسبة للبعض منهم تجربة فائقة حيث انتظر على تخرجهم سنوات وسنوات وأصبح البحث العلمي بالنسبة لهم ليس بالامر الهين وبالنسبة للبعض الاخر هينا وميسرا والاكيد أن مجموعة البحوث التي قام بها الدارسون سوف اعتبرته جزءا ايجابيا يضاف الى ما حصلوه من معلومات تلقوها اثناء محاضراتي . وأود أن الفت نظر قارئ هذه المذكرة الى ان الاعداد لهذه البحوث لم يستغرق شهورا وانما لم تتعد فترة الاعداد لها الاسبوع أو الاسبوعين .

الدكتورة / اجلال راتب

المحتويـــات : ـ

مقدمـــه

١ـ العوامل السياسية وقضية النمو العربي الاقتصادي المشترك

اعداد محمد عبد الشفيـــع

٢ـ الاسلوب الامثل للتنمية في دول العالم الثالث

اعداد محمد عبد الرحمـــن

٣ـ تجربة التكامل بين السودان ومصر

اعداد عاطف عبد الرازق سالمه

٤ـ السكان والتكامل العربي

اعداد صبري أحمد أبو زيـــد

٥ـ التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي في مصر

اعداد فيصل حسين عبد الله عساف

(العوامل السياسية وقضية العمل العربى الاقتصادى المشترك)

اعـــداد

محمد عبد الشفيـــــــع

موضوع هذه الورقة هو دراسة العلاقة بين متغيرين : أولهما ويشمل العوامـــل السياسية وثانيهما يتحدد بالعمل العربى الاقتصادى المشترك ..

ومن البديهى أن دراسة هذه العلاقة انما يتطلب بادئ ذى بدء تحديد المفهوم الدقيق لكل من المتغيرين ـ فماذا يعنى كل منهما فى رأينـــا ؟ ..

... أولا العوامل السياسيـــة : ولتحديد ما نعنيه بالعوامل السياسية لابد أن نرجع الى تعريف علم السياسة ، والمجالات التى يشملها هذا العلم ، وتميزها عن مجـــالات العلوم الاجتماعية الاخرى ، حتى تكون العوامل الداخلة فى نطاق هذا العلـــم هى ما نقصده بالعوامل السياسية .. فما علم السياســـة ؟..

لعلى هناك اتفاقا فى الدراسات المعاصرة ، على أن علم السياسة هو "علم السلطة" وتعبير السلطة هنا أشمـــل من تعبير "الحكومة" وأقل من تعبير "الدولة" . فهو أشمـــل من تعبير الحكومة حيث انه لاينصب فقط على التنظيم الدستورى للسلطة وانما ينصب على ممارستها ، وانما هو ينصب أيضا على التنظيمات الموازية والمقابلة للتنظيم الدستـــورى (من رأى عام وأحزاب وجماعات ضغط ... الخ) كما انه ينصب على الديناميـــات الاجتماعية وغير الرسمية لممارسة السلطة والتى تبدأ من ظاهرة "الولاء" وتتدرج حـــتى لقد تصل الى ظاهرة "الثورة" ..

... هذا من جهـــة ...

ومن جهة ثانيـــة فان تعبير "السلطة" أضيق نطاقا من تعبير "الدولـــة" :

فالدولة تعبير " قانونى - سياسى - اجتماعى يشمل - كما هو معروف ، عناصر الشعب : والحكومة والاقاليم .. ومن ثم فالدولة هى ذلك الكيان الشامل الذى يعنى تواتمر وحدة سياسية مستقلة تضم شعبا يختص بأرض وينظم حكومته تنظيما خاصا ...

بهذا حددنا نطاق " السلطة " فى عرف علم السياسة .. يبقى أمامنا أن نحدد مضمونها الداخلى وهنا يتجه بنا التميز بين هذه السلطة وبين كافة الاشكال الاخرى لممارسة القوة Power والتى قد تلتبس بمفهوم السلطة مثل : القوة الخاصة برأس العائلة أو العشيرة أو القبيلة ، فهذه الصور تقوم على رابطة " الدم " قبل أن تقوم على رابطة " المجتمع المدنى " Civil Society .. أى المجتمع القائم نتيجة التشارك فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية - والثقافية ، وليس نتيجة مجرد التشارك فى العرق أو الجنس Race أو الدين ..

وهذا ماهو يفرق بين خاصة السلطة فى المجتمع المدنى وبين امتلاك السيادة Sovereignty وبين خواص ممارسة القوة فى أشكال المجتمع الدنيا وهى الخواص "الابوية" فى حالة الجماعات العائلية والعشائرية والقبلية أو الخواص " الديموقراطية " فى حالة الجماعة الديمقراطية الخالصة .

وينتج عن تحديدنا لجوهر السلطة من انها المشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن هذه السلطة يكون لها دائما طابع طبقى وطابع قومى :

- فالطابع الطبقى Class type ينتج عن الصراع بين الطبقات الاجتماعية والذى يفرز " سلطة " لاحدى الطبقات تسود على باقى الطبقات ..

- والطابع القومى National type ينتج عن العلاقة بين المجتمع ككل والمجتمعات الاخرى ، ولذا ففى الوحدات التى لم ترق الى مرتبة القومية

يمكن أن نقول الطابع "المجتمعى" Societal type ويتبع تحديدنا لهذين الطابعين أن نقول ان "السياسة" Politics تشمل مجالين هما :

١- دراسة النظام السياسى Political system بما فى ذلك الجوانب الرسمية Formal أو الدستورية ، والجوانب غير الرسمية ، بما فيها من تنظيمات وفاعليات informal organizations and dynamics وهو ما يسمى بالممارسة السياسية Political practice

٢- دراسة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية Foreign policies .. & international relations

وبينما أن دراسة النظام السياسى تتناول دراسة "السلطة" فى داخل المجتمع فان دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تتناول "السلطة" من الخارج ، أى علاقاتها بالسلطات الاخرى المثيلة .

(وفى العلوم السياسية فرع ثالث يتناول بالتنظير المجالين السابقين ويربطهما بمجمل الحركة التاريخية ، وهو فرع "النظرية السياسية" Political theory ولكنه ليس مثار اهتمامنا فى هذا المقام .) ..

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا طابع السياسة وعلم السياسة Politics & Political Science اذ يتعلقان بظاهرة "السلطة" : تكوينها وممارستها وعلاقاتها الخارجية .. وهو ما يفرقها عن المجالات والعلوم الاجتماعية الاخرى مثل الاقتصاد وعلم الاقتصاد Economy&Economics والذى ينصب على "الثروة" wealth من حيث انتاجها ، وتوزيعها وتداولها - وكذلك عن المجتمع ودراسة الاجتماع Society & Sociology والتى تنصب على الابنية الاجتماعية - أو الانساق - ووظائفها : Social Structures or Systems& Functions كما يفرقها عن علم النفس ، Psychology والذى ينصب على دراسة الشخصية Personality من زاوية السلوك .. Behavier

لهذا فان مدلول العوامل السياسية - في نظرنا هنا - العوامل المتعلقة بالسلطة سواء في نظامها الداخلي (النظام والممارسة) أو في نظامها الخارجي (السياسة الدولية) .. ومن هذه الزاوية سوف ندرس علاقاتها بالعمل الاقتصادي العربي المشترك .. ولكن ما هو مفهوم العمل الاقتصادي العربي المشترك ؟؟

ثانيا العمل الاقتصادي العربي المشترك :

ونقصد بالعمل الاقتصادي العربي المشترك محاولة اقامة علاقات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية في الاطار الجماعي أو الثنائي من خلال جامعة الدول العربية أو من خارجها .. ويتضح من هذا التعريف مايلي :

أ - ان العمل المشترك لايخرج عن كونه صورة واحدة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلاد العربية ، وانما هو عملية Process تضم صورا للتعاون Co-operation ومحاولات مبدئية للتكامل integration من محاولات اقامة تنظيم جمركي أو تنظيم سوق أو سوق عربية مشتركة أو وحدة اقتصادية أو اندماج اقتصادي ..

ب - أن العمل المشترك يشمل العلاقات الثنائية Bilateral - والعلاقات متعددة الاطراف Multilateral بين الدول العربية ..

ج - أن العمل المشترك لا ينصب فقط - من حيث المبدأ - على تجربة جامعة الدول العربية وانما يشمل أيضا تجارب العمل المشترك خارج نطاق الجامعة ، وهو ملبرز بصورة أساسية في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ، وخاصة في العلاقات بين مصر والسودان ، وبين مصر ودول الخليج .

بذلك حددنا مفهوم كل من المتغيرين اللذين تنصب هذه الورقة على تحديد العلاقة بينهما

- العوامل السياسية .
- العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ولكن تحديدنا لمفهوم قد تم حتى الان بصورة تجريدية الى حد كبير ..
فلنتقدم خطوة أخرى لتعرف : ماهى على وجه التحديد العوامل السياسية فى الواقع العربى ؟ .. وما هى على وجه التحديد تجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟

وفيما يلى نجيب على هذين السؤالين بالتتابع .

أولا العوامل السياسية فى الواقع العربى :

ولما كنا قد عرفنا العوامل السياسية التى نقصدها فى دراستنا هنا بانها تلك العوامل المتعلقة بكل من النظم السياسية والسياسة الدولية ، لذا فان تحديدنا للعوامل السياسية فى الواقع العربى يعنى تحديد الخصائص المميزة للنظم السياسية فى الوطن العربى ، والخصائص المميزة لموقع البلاد العربية فى السياسة الدولية .

فما هى الخصائص المميزة للنظم السياسية العربية ؟

وفى اعتقادنا أن هناك خصيصتين رئيستين تسم بميسمها كلا من الجانب الدستورى (أو التنظيم الرسمى للسلطة) والجانب غير الرسمى أى الممارسة الفعلية وأدواتها وهاتان الخصيصتان هما :-

أ- أن النظم السياسية العربية جميعا .. وبصور متفاوته .. تعكس وتحمى مصالح فئات طبقية ضيقة .. وهذه الفئات تتمثل فى قوى منتفعة بالثراء البترولى سواء بشكل مباشر (بحكم الاصل العائلى الملكى) أو بشكل غير مباشر (الانشطة التجارية والصناعية) .. أو قد تتمثل فى قوى ذات طابع سياسى مباشر (الانتماء أو الولاء للسلطة القائمة أو لحزب سياسى معين هو الحزب الحاكم) .. أو قد تتمثل فى نتوء رأسمالى منفتح تجاريا على السوق الرأسمالية العالمية أو من خلال اقامة فروع شركات Sub. diaries Compasies تفتح سوقا محلية للشركات الام ولا تقدم أحدث كلمة فى التكنولوجيا ، أو قد تتمثل هذه الفئات فى قوى تقليدية شبه أقطاعية تخالطها قوى أخرى جديدة ذات نشاط ذى طابع رأسمالى تابع

وهكذا مع التفاوت فى مضمون المصلحة التى تعبر عنها تلك الفئات الطبقية المختلفة ، فان ما يجمعها معا ، هو اتفاقها فى أن " السلطة السياسية " التى تمارسها من خلال النظام السياسى هى سلطة ذات طابع " طبقى " حاسم ..

ب - أما الخصيصة الثانية للانظمة السياسية العربية فهى انها نظم " اقليمية " أى تعبر كل منها عن مصلحة تخص " الاقليم " الذى تمارس عليه السلطة قبل كل شىء ، وهى لا يمكن أن تناقض نفسها فتعمل على اقامة وحدة اقتصادية وسياسية عربية تشكل النقيض الثورى للانظمة القائمة على التجزئة : أى النقيض الثورى لها بالذات .

وتتفاعل هاتان الخصيصتان معا بشكل جدلى : فالطابع الطبقى يجد أكمل تعبير له فى ممارسة سياسة اقليمية تسد الطريق نحو تنمية عربية ذات طابع اشتراكى يجرف على المدى الطويل مصالح الفئات الطبقية المختلفة . والطابع الاقليمى يجد تعبيره أيضا فى ممارسة التسلط على سائر قوى الشعب العاملة فى كل قطر وهى معزولة عن نضال قوى الشعب العربى فى الاقطار الاخرى ، حتى يسهل عليها تحقيق مصلحتها الطبقية ..

وبعد أن حددنا أبرز خصائص النظم السياسية العربية ، نتحول الى الجانب الثانى من " العوامل السياسية العربية وهو : موقع البلاد العربية من السياسات الدولية .

البلاد العربية والسياسات الدولية :

وهنا تواجهنا حقيقة ثابتة ، وهى أن سياسات النظم العربية منحازة للغرب وبالذات للولايات المتحدة الامريكية .. وهذا الانحياز السياسى هو انعكاس بدوره للترابط بين الاقتصاد الغربى - والامريكى - المسيطر ، وبين اقتصاديات البلدان العربية التابعة لميكانيزمات النظام الرأسمالى فى الغرب ..

وينتج عن هذا أن مصلحة النظم العربية المتمثلة فى انتهاج سياسات منحازة للرأسمالية الدولية ، تتفوق على مصلحتها فى اقامة وحدة اقتصادية وسياسية عربية يمكن لها أن تقضى على

هذا الانحياز مستقبلا وتحقق التحرر العربى بالفعل : اقتصاديا وسياسيـــــا ٠

هذه هى العوامل السياسية العربية بشكل محـــدد ٠٠

فما هى تجربة العمل الاقتصادى العربى بشكل محـــدد ٠٠ ؟

تتمثل تجربة العمل هذه ـ باختصار شديد ـ فيما يلـــى :ـ

- مجموعة اتفاقيات فى نطاق جامعة الدول العربية لم يقدر لها التطبيق ٠
- علاقات ثنائية أو متعددة الاطراف ـ خارج جامعة الدول العربية ـ هدفها ٠ تقديم المساعدات الاقتصادية لطرف معين فى مقابل الحصول على منفعـــة سياسية مـن هذه المساعدة ٠٠

وأما عن الاتفاقيات فى نطاق جامعة الدول العربية فهى عديدة ٠٠ وبرغم انهـــا لا تخرج عن كونها تنظيما " للعلاقات الاقليمية متعددة الاطراف " وليست منشئة لمنظمة وحدوية كما هـــو معروف ـ الا انه حتى فى هذا النطاق " البائس " لم تخرج أى منها الـــى خيز التنفيـــذ الجـــدى ٠٠ رغم وفرة عددها ، وأهمهـــا :

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (١٩٥٠) ـ اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) ـ اتفاقيـــة بشأن تسديد مدفوعات المعامـــلات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣) اتفاقية بشأن اتخـــــاذ جدول موحد للتعريفـــه الجمركيـــة (١٩٥٦) ـ شركة البوتاس العربية المساهمة المحـــدودة (١٩٥٦) ـ المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى (١٩٥٧) ـ اتفاقية الوحـــــدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (١٩٥٧) ـ قرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) ـ اتفاقية تنسيق السياسة البترولية (١٩٦٠) ـ اتفاقية انشاء الشركة العربية لناقلات البترول (١٩٦٣) ـ اتفاقية انشاء المعهد العربى لبحوث البترول (١٩٦٦) ـ اتفاقية انشاء المنظمـــة العربيـــة للمواصفات والمقاييس (١٩٦٥) ـ اتفاقية انشاء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى

والاجتماعى (١٩٦٨) — انشاء مركز التنمية الصناعية للدول العربية (١٩٧٢) — انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٠) — انشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا (١٩٧٣) — المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات (١٩٧٠) — اتفاقية انشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية (١٩٦١) — اتفاقية الشركة العربية للملاحة الجوية (١٩٦٣) المعقودة فى اطار جامعة الدول العربية ولم يقدر لها التنفيذ باستثناء الاتفاقيات المنشئة .

هذه هى أبرز الاتفاقيات المنشئة لمنظمات عربية متخصصة (وهى منظمات بدورها ذات أثر فعلى جد محدود فى الواقع الاقتصادى العربى) ...

ويمكن أن نضيف الى "القائمة" أيضا الاتفاقيات والمشروعات والقرارات التى أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وهو المجلس الذى أنشىء بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقد بلغ عدد أعضائه فى نهاية ١٩٧٥ ثلاثة عشرة دولة .

ومن أبرز ما أصدره : قرار السوق العربية المشتركة — قرار العمل على التحرير الكامل للتبادل التجارى — اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) — واعداد نموذج القانون الجمركى الموحد .. هذا فى مجال التبادل التجارى ..

أما فى مجال الاستثمارات فقد عقدت فى نطاق المجلس ثلاث اتفاقيات : اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية (١٩٧٠) — واتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٠) — واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار (١٩٧٤) .

وأما فى مجال المشروعات العربية المشتركة فقد تم الاتفاق على انشاء شركتين للتعدين ، وللثروة الحيوانية — وتم الاتفاق على اقامة عدة اتحادات للمنتجين : الاتحاد العربى لمنتجى الاسمدة الكيماوية ، والاتحاد العربى للصناعات النسيجية ، والاتحاد العربى للصناعات الهندسية والكهربائية ..

وفى المجال المالى تمت موافقة المجلس على (اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع

التهرب من الضرائب بين دول المجلس) — ١٩٧٣ — وفى المجال النقدى تمت الموافقة على انشاء صندوق النقد العربى (فى عام ١٩٧٦) وعقد الاجتماع التأسيس له فى ١٨ أبريل ١٩٧٧ .

..... ومن هذا يتضح أيضا أن محصلة نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هى الموافقة على اتفاقيات ، لم يقدر لها بدورها أن تدخل حيز التطبيق الفعلى — باستثناء الاتفاقيات المنشئة للمنظمات (اتحادات المنتجين وصندوق النقد) ..

.... هذا عن الجانب الاول من تجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك وهو جانب الاتفاقيات المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية .. وأما الجانب الثانى فهو العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف — خارج نطاق الجامعة — : وأغلب هذه العلاقات ينصب أما على اقامة بعض المشروعات المشتركة (مشروع قناة جونجلى بين مصر والسودان .. مثلا) أو تحرير جزئى للتجارة فى سلعة معينة (سيارات الركوب من مصر الى العراق) أو — وهذا هو الأغلب فى المرحلة الحالية — تقديم مساعدات وقروض مالية (مساعدات السعودية ودول الخليج لمصر من خلال اما العلاقات الثنائية بين مصر وكل منها على حدة أو من خلال هيئة الخليج لتنمية مصر كشكل متعدد الأطراف .) والملاحظ على هذه الاتفاقيات أنها ذات أثر عملى ملموس — بالمقارنة مع اتفاقيات جامعة الدول العربية — وأنها تقوم على أساس سياسى جزئى هو تبادل منفعة سياسية بمنفعة سياسة بين النظم العربية ذات العلاقة .. أى أنها لا تستهدف التنمية المخططة للاقتصاد العربى ككل بهدف تحريره وتوحيده وتحقيق التقدم الاقتصادى الاجتماعى .

أما لماذا وقفت المعاملات بين الدول العربية خارج حدود جامعة الدول العربية كتنظيم جماعى واتجهت الى اقامة علاقات مباشرة محددة تستهدف تبادل منافع سياسية جزئية : فان هذا يعود الى العلاقة الخاصة التى قامت بين العوامل السياسية فى الوطن العربى والعمل الاقتصادى المشترك ، وهذا ما ننتقل اليه فى نهاية ورقتنا الحالية .

العلاقة بين العوامل السياسية والعمل الاقتصادى العربى المشترك :

من العرض السابق ، للعوامل السياسية العربية ولتجربة العمل الاقتصادى المشترك يتضح لنا أن النظم السياسية المعبرة عن مصالح فئات طبقية محددة وعن ولاء اقليمى ضيق ، وأن موقع هذه

النظم من خارطة السياسة الدولية ، هو السبب وراء انحصار تجربة العمل الاقتصادى المشترك بعيدا عن محاولة اقامة تجربة تنمية عربية مخططة وموحدة ، وحصرته فى جامعة الدول العربية ، وحتى بحدود أن حصرته فى داخل هذه الجامعة لم تتلاءم مع مقتضيات هذا التنظيم الجامعى ، فحولت اتفاقياتها الى حبر على ورق ، وانصرفت الى اقامة علاقات ثنائية وجماعية خارجها تقوم على تبادل مصلحة سياسية جزئية ومؤقتة .. وهذا الذى انتهت اليه تجربة العمل الاقتصادى المشترك هو بالضبط عكس « تجربة التكامل الاقتصادى » ... فبينما يقتضى التكامل الاقتصادى التدرج بتحرير انتقال عناصر الانتاج واقامة تخصص انتاجى جديد على أساس عربى قومى ومن ثم توطيد سوق عربية تجارية مشتركة

- فان الواقع الحالى يشير الى طريق آخر تماما أقصى ما يمكن أن يصل اليه هو اقامة علاقات ثنائية أو متعددة الاطراف تستهدف عبور مشكلات اقتصادية خانقة يمر بها هذا النظام السياسى أو ذاك ..

والخلاصة اذن أن العوامل السياسية هى طبقة اخفاق تجربة التكامل الاقتصادى الرسمى حتى الآن .. واذا شئنا اقامة تكامل اقتصادى جدى - أى اقامة حياة اقتصادية عربية مشتركة أو وحدة اقتصادية حقيقية - فلابد لنا من توفير العامل السياسى المواتى :

- توفير الارادة السياسية الموالية للقضية القومية التقدمية .
- تكوين اداة سياسية قادرة على أن تترجم القرارات المعبرة عن الارادة السياسية الى خطوات ملموسة من طراز جديد ، على طريق التنمية المخططة الموحدة للاقتصاد العربى

معهد التخطيط القومي

بحث عن

((الأسلوب الأمثل للتنمية في دول العالم الثالث))

مقدم الى

د٠ اجلال راتب

اعداد

محمد ابراهيم عبد الرحمن

معيد بكلية تجارة أسيوط

والطالب بدبلوم معهد التخطيط القومي

يولية ١٩٧٨

الاسلـــوب الأمثـل للتنميـــــة
فى دول العالم الثالـث

من أكبر المشاكل التى تواجه دول العالم الثالث مشكلة اختيار الاسلوب الأمثل للتنمية ، هل تتم التنمية عن طريق التفاعل التلقائى لقوى السوق وباستخدام المبادأة الفردية (النظـام الحر) ، أم تتم التنمية عن طريق التوجيه الواعى للموارد وباستخدام اسلوب التخطيط القومـــى الشامل لموارد المجتمع ، أم تتم التنمية فى اطار عام من المبادأة الفردية مع ازدياد دور الدولـة فى الحياة الاقتصادية وتأديتها لدور أكثر ديناميكية من الدور الذى تلعبه فى دول الاقتصاد الحر التقليدى ٪ .

وسوف أتعرض فى هذا البحث لاسلوبا التنمية المتبعان وهمـــا :

أ ـ اسلوب السوق أى اسلوب التنمية التلقائيـــــة .

ب ـ اسلوب التخطيط القومى الشامل ، أى اسلوب التنمية المخططة .

مما لاشك فيه يعتبر اسلوب التنمية المخططة هو الاسلوب الأمثل لتنمية دول العالـــم الثالـــث .

ويقتضى بحث التخطيط كأسلوب للانماء الاقتصادى ضرورة التعرف على النظام الاخر ـ وهو نظام السوق ـ وكيفية عمله وعيوبه والنتائج التى يؤدى اليها حتى نستطيع أن نصل الـــى أهمية وضرورة التخطيط للتنمية الاقتصادية فى دول العالم الثالـــث .

يقوم نظام السوق على افتراضات أساسية أهمها الملكية الفردية لوسائل الانتاج ومـــا يترتب على هذا الحق فى ضرورة توافر حرية الانتاج ، أى حرية المنتج فى أن يستغل موارده فى أى شكل من أشكال الاستغلال ، وحرية المستهلك فى أن يتصرف فى دخله بالطريقة التى يراها .

غير أن حرية المنتج والمستهلك فى التصرف ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق أهداف معينة لكل منهمـــــا .

فالمستهلك يسعى مدفوعا حريته فى التصرف فى دخله الى تحقيق أقصى اشباع ممكن ، بينما يسعى المنتج الى تحقيق أقصى ربح ممكن . ويقوم جهاز السوق أو الأسعار بالتوفيق بين رغبات المنتجين والمستهلكين فى تحقيق أهدافهم ، ويضمن لهم بالتالى تحقيقها طالما توافرت الحرية الكاملة للتصرف . فازدياد رغبة المستهلكين فى الحصول على السلعة (أ) وازدياد طلبهم عليها وانخفاض رغبتهم وانصرافهم عن السلعة (ب) وانخفاض طلبهم عليها سوف يظهر فى صورة ارتفاع سعر السلعة (أ) وانخفاض سعر السلعة (ب) . وبناء على هذا التغير فى الأسعار يتجه المنتجون بمواردهم من انتاج السلعة (ب) الى انتاج السلعة (أ) حتى يتساوى مع الكمية المطلوبة منها . وهكذا يعمل جهاز السوق أو نظام الأسعار على تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من أى سلعة ويحقق بذلك الاشباع الكامل للمستهلكين وأقصى ربح للمنتجين . ويمثل جهاز السوق أو نظام الأسعار المرآة العاكسة لقرارات المستهلكين والموجه لقرارات المنتجين ، أى موجها لقرارات المنتجين فيما يتعلق بمجالات استخدام مواردهم .

الا أن توجيه المنتجين لمواردهم انما يتم بناء على تغير الأسعار وتغير أربحية فروع الانتاج المختلفة ، وهذا التغير فى الأسعار انما يحدث بناء على التغير فى رغبات المستهلكين وطلبهم .

ولذا يقال أن نظام السوق أو نظام الاقتصاد الحر يقوم على مبدأ (سيادة المستهلك) ذلك أن رغبات المستهلكين تعكس نفسها فى جهاز الأسعار الذى يقوم بدوره بتوجيه استخدام الموارد على فروع الانتاج المختلفة . أى أن توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلفة يتم بناء على رغبات المستهلكين .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فارتفاع سعر السلعة (أ) وانخفاض سعر السلعة (ب) ينتج عنه تغير أذواق ورغبات المستهلكين يؤدى الى ارتفاع مكافآت خدمات عناصر الانتاج فى (أ) عن (ب) مما يدفع عوامل الانتاج وراء البحث عن أكبر مكافأة الى الانتقال من (ب) الى (أ) .

وحتى يمكن الوصول الى تفهم كامل لعمل جهاز السوق ونظام الأسعار فى اطار نظام الاقتصاد الحر علينا أن نأخذ هذا النظام فى حالته المثلى التى تفترضها النظرية الاقتصادية

التقليدية وهى حالة سيادة المنافسة الكاملة ، اذا تحققت المنافسة الكاملة فان جهاز السوق كموزع للموارد سوف يؤدى الى الاستخدام الكامل والتوزيع الأمثل للموارد على الاستخدامات المختلفة بما يحقق أقصى اشباع للمستهلكين وأقصى ربح للمنتجين .

فتغير رغبات المستهلكين مما يعنى زيادة طلبهم على السلعة (أ) وانخفاض طلبهم على السلعة (ب) سوف ينعكس نفسه فى جهاز السوق أو نظام الأسعار فى صورة ارتفاع سعر (أ) وانخفاض سعر (ب) ويؤدى هذا التغير فى الأسعار النسبية للسلع الى تغير أربحية عمليات الانتاج فى الأنشطة المختلفة فتزداد ربحية (أ) وتنخفض ربحية (ب) .

وبناء على التغير فى الأسعار والأربحية سوف يتجه المنتجون بموارده هم من انتاج (ب) الى انتاج (أ) فيقل انتاج (ب) ويزيد انتاج (أ) حتى تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المنتجة . أى أن جهاز الأسعار يعكس رغبات المستهلكين ويوجهها الى المنتجين ليتصرفوا بناء على ذلك .

كذلك تقوم عناصر الانتاج بالانتقال من (ب) الى (أ) لارتفاع أثمان خدماتها فى (أ) ويستمر هذا الانتقال حتى لا يكون هناك أى داع لعملية الانتقال ، وهكذا يقوم جهاز الأسعار بدور الموجه للموارد بما يحقق أهداف كل المنتجين والمستهلكين .

وبعد أن بينا مقومات وعمل جهاز السوق والنتائج التى افترضت النظرية التقليدية أنه سوف يؤدى اليها ، نتعرض الآن لبعض الملاحظات الهامة على كيفية عمل هذا الجهاز والنتائج التى يؤدى اليها :

أولا : لا يمكن أن يؤدى عمل نظام السوق وآلية الأسعار الى الوصول الى التشغيل الكامل أو الاستخدام الكامل لموارد المجتمع ، ولا يستطيع أن يضمن تحقيق هذا الهدف .

ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينات هذه الحقيقة بل أشار كينز الى أنه نتيجة لاختلاف هؤلاء الذين يتخذون قرارات الادخار عن الذين يتخذون قرارات الاستثمار ، فمن الممكن حدوث توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل . وهكذا أشار كينز الى ضرورة تدخل الدولة لتصويب النقص فى عمل جهاز الأسعار عن طريق سياستها المالية والنقدية لتحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع .

فنظام السوق اذا ترك بمفرده دون تدخل من الجهاز المركزى لن يؤدى الى التشغيل الكامل للموارد ، بل سوف يقع الاقتصاد القومى فى براثن أزمات اقتصادية متتالية .

ثانيا : لا يستطيع جهاز الأسعار أن يكون مؤشرا حقيقيا فيما يتعلق بطلب الجمهور على السلع الجماعية كالمنافع العامة والتعليم والصحة والتدريب والأمن والعدالة ... الخ ، وتعتبر المشروعات التى تنتج السلع الجماعية ذات عائد اجتماعى مرتفع ، الا أن المشروع الخاص لا يتوجه الى استثماره فيها ، ومن ثم يفشل جهاز الأسعار عن تأدية وظيفته فى توجيه موارد المجتمع (فى ظل النظام الحر) نحو انتاج هذه السلع الجماعية بالرغم من ازدياد الطلب عليها .

ثالثا : يعجز جهاز السوق أو آلية الأسعار عن الوصول بالاقتصاد القومى الى حالة الاستخدام الأمثل للموارد ، وذلك فى حالة التغيرات الهيكلية المرتبطة بالاستثمار ، بل يعجز جهاز السوق عن أن يكون موجها سليما للموارد على الاستخدامات المختلفة ، وذلك لأن جهاز الأسعار يعكس القرارات الحالية للمنتجين فقط ، ولكنه لا يستطيع أن يعكس القرارات ذات الآثار الآجلة ، أى القرارات التى تتخذ اليوم ولكن آثارها تظهر فى المستقبل ونعنى بصفة خاصة قرارات الاستثمار . ذلك أن جهاز الأسعار يعكس الوضع الاقتصادى كما هو لا كما سيكون فى المستقبل .

وهذه الحقيقة ذات أهمية كبيرة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية ذلك أن الاستثمار له آثار آجلة تظهر فى المستقبل لا يستطيع جهاز الأسعار أن يعكسها أو ينقلها للمنتجين فى الاقتصاد القومى . بمعنى أن جهاز الأسعار لا يستطيع أن يعكس الآثار المستقبلة لقرارات الاستثمار الحالية ، فمن المعروف أن قرارات الاستثمار يترتب عليها تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى لا يستطيع جهاز الأسعار أن ينقل آثارها ، بالاضافة الى أن الاستثمار يؤدى الى تغيير جذرى فى الوضع القائم عن طريق تغييره لظروف كل من العرض والطلب ، حيث يؤدى الاستثمار الى خلق طاقة انتاجية وزيادة الطاقة الانتاجية القائمة لبعض الصناعات وبالتالى تتغير ظروف العرض ، كذلك يترتب على الاستثمار زيادة التشغيل وخلق دخول جديدة وزيادة الدخول القائمة ويؤثر ذلك فى حجم الطلب . وهذا التغير فى ظروف العرض والطلب

نتيجة للاستثمار له تأثير قوى على الأسعار السائدة فى السوق . ومن ثم فان الهيكل السائد للاسعار لا يمكن اتخاذه أساسا سليما للتنبؤ بالهيكل السعرى الذى سيسود فى المستقبل ، ومن ثم لا يمكن اتخاذه أساسا للحكم على مدى العائد من الاستثمار فى مشروع معين . وتعنى هذه الحقيقة فشل جهاز الأسعار فى أن يكون مؤشرا سليما لما سيكون عليه الوضع فى المستقبل .

رابعا : عجز جهاز السوق عن أن يأخذ الوفورات الخارجية المتحققة فى الاعتبار ، فقد يترتب على اقامة مشروع معين وفورات خارجية أو مضيعات خارجية ولكن جهاز السوق يعجز عن أن مثل هذه الوفورات أو الضياعات فى الاعتبار ، ويترتب على ذلك أن المشروع الذى يحقق وفورات ولا يتقاضى عليها أى مكافأة يقل من انتاجه عن الحجم الأمثل . والمشروع الذى يحقق ضياعات ولا يتحمل أى تكلفة يزيد من انتاجه عن الحجم الأمثل للانتاج .

خامسا : المنافسة ونفقات الاعلان ، تلجأ المشروعات الى الاعلان عن منتجاتها بطريقة خيالية مما يترتب عليه تبذير للموارد .

سادسا : قد يسود الاحتكار ويترتب على ذلك اهدار للموارد حيث يتوازن المحتكر دائما قبل الانتاج الأمثل وقبل أن يصل الى أقل تكاليف ممكنة .

سابعا : يؤدى جهاز السوق الى مشاكل متعددة ناتجة عن عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل ، صعوبة الحصول على البيانات الازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل نتيجة لشيوع عدم اليقين والتأكد كذلك تنشأ مشاكل متعددة ناتجة عن التناقض والتضارب بين التوقعات المختلفة للمنتجين وعدم القدرة على التنسيق بينها فى اطار جهاز السوق .

يتضح مما سبق أن جهاز السوق لا يستطيع أن يكون مؤشرا صحيحا وموجها سليما للموارد فى حالة التغير الهيكلى ، أى حالة الاستثمار ، ومن ثم التصنيع والتوسع الصناعى ، ويتطلب هذا خلق جهاز آخر غير جهاز السوق يقوم بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (أخذا فى اعتباره

وجهة نظر المجتمع) والتنسيق الكامل بين القرارات مستخدما فى ذلك أدوات جهاز المستوى • وهذا الجهاز هو جهاز التخطيط المركزى ومن ثم لا يصبح تصوير دقة الحياة الاقتصادية متوقفا على قرارات الاف الوحدات الانتاجية والاستهلاكية •

وتزداد الحاجة لاتخاذ التخطيط الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المتخلفة نتيجة للاعتبارات الآتية :

أولا : اذا كان جهاز السوق فى الدول المتقدمة بالرغم من مرونته ومن غياب ظواهر الجمود فيه فشل عن أن يؤدى دورا فعالا فى مجال الاستثمارات والمتغيرات الهيكلية ، فان جهاز السوق فى الدول النامية (دول العالم الثالث) يتميز بالجمود بالمقارنة بمثيله فى الدول المتقدمة • ويرجع هذا الجمود للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة وما يترتب عليها من انعدام مرونة الانتقال لعوامل الانتاج • وتؤدى هذه الحقيقة الى أن جهاز الأسعار السائد فى الدول النامية لا يعكس حقيقة الوفرة النسبية للموارد فى هذه المجتمعات ، ومن ثم فان الالتجاء الى جهاز الأسعار واستخدامه كموجه للموارد يؤدى الى نتائج سيئة واختيار مشروعات استثمارية لا تتفق والوفرة النسبية للموارد ، ولا تحقق أكبر عائد من وجهة النظر الاجتماعية ، ولذا فدول العالم الثالث أحوج ما تكون الى جهاز يقوم بتخطيط الاستثمارات بما يحقق أكبر عائد اجتماعى ممكن واضعا فى اعتباره الوفرة النسبية للموارد •

ثانيا : تحتاج التنمية فى دول العالم الثالث الى قاعدة عريضة من رأس المال الاجتماعى ، ومما أن جهاز السوق يعجز عن توجيه الموارد الى هذه الأنشطة فانه لابد من تدخل الدولة لتوفير رأس المال الاجتماعى اللازم لعملية التنمية •

ثالثا : تحتاج التنمية الى توجيه الموارد فى بداية التنمية الى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية للمجتمع ، والتى يمتنع رأس المال الخاص عنها نظرا للمخاطر المرتبطة بهذه المشروعات ، ولطول فترة التفريغ فيها أو لعدم توافر الربح السريع والمرتفع فى مثل هذه الصناعات والمثال الشهير الحديد والصلب •

رابعا : تتميز الدول النامية بالندرة الشديدة فى عرض المنظمين الصناعيين ويتطلب ذلك أن تقوم الدولة بدور المنظم .

خامسا : تهدف دول العالم الثالث الى تحقيق أهداف اجتماعية يعجز عن تحقيقها جهاز السوق ، مثل عدالة توزيع الدخل ، تغيير البنيان الاجتماعى ، خلق مجتمع جديد ونمط جديد للحياة .

مما سبق يمكن القول أن أسلوب التنمية المخططة هو الأسلوب الأمثل لدول العالم الثالث لشق طريقها فى مضمار التنمية .

العلاقات الاقتصادية الدولية
تجربة التكامل بين السودان ومصر
اعداد
عاطف عبد الرزاق سلامه

بسم الله الرحمن الرحيم

تجربة التكامل بين السودان ومصر

مقدمه عامه:

استحوذ موضوع التكامل على اهتمام العديد من الباحثين فى العلوم السياسية والاقتصاديه والاجتماعية الاخرى .

لذلك هناك كثير من النظريات والافترضات والتعريفات الخاصة بالتكامل ، فقضية التكامل مثاره فى اكثر من مجال من مجالات الدراسات الاقتصادية والسياسية كالعلاقات الدولية ، والمنظمات الدوليه والسياسات المقارنه والحكم المحلى وفى كل من هذه المجالات تكون القضية التكامل اهميتها المحوريه كما ان القضية مثاره فى علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد .

وهذه الورقه اذ تعرض لتجربة التكامل بين السودان ومصر لا تتطلع الى مناقشة كافة الجوانب فى هذا الموضوع ولا الى طرح جميع ابعاده بقدر ما نحاول استعراض مجموعه من الافكار المتعلقه به على امل ان نفتح مجالا للمناقشة وتبادل الرأى للوصول الى فروض عمل منهجية لخطه التكامل ما بين البلدين الشقيقين مصر والسودان من خلال ظروف البيئة المصرية والبيئة السودانيه .

ويشمل اطار عرض ومناقشة موضوع هذه الورقة العناصر التاليه :

١ ـ تعريف وتحديد
٢ ـ الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل .

٢ـ قضايا الامن القومى فى اطار التكامل ٠
٤ـ الابعاد الجيوبولتيكية للعلاقات السودانية المصرية ٠
٥ـ البنيان التنظيمى لتجربة التكامل ٠
٦ـ التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان
٧ـ تقييم تجربة التكامل ٠

(١) التعريف بمفهوم التكامل :

ترجع كلمة التكامل فى اصولها اللاتينية الى كلمة Integritas والتى تعنى التكميل أو التمام او الكل التام ٠ فعملية التكامل هى تلك العمليه التى بواسطتها يمكن ايجاد او تكوين الكل بتجميع واضافة الاجزاء المنفصله الى بعضها البعض ٠

ويمكن تعريف التكامل :

بانه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى وتحظى الولاءات الضيقة ٠ وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الموحده ٠

ويهمنا هنا ان نعرض تعريف التكامل فى علم الاقتصاد والذى يعرفه بانه انضمام عدة وحدات انتاجية الى بعضها بعضا بهدف التوفير فى تكاليف الانتاج أو بهدف السيطره على السوق فالتكامل هنا هو الجمع تحت ادارة واحدة بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا ٠

وهكذا يمكن القول ان كلمة التكامل تستخدم للدلالة على :

١ ـ العمل على ازالة الفوارق او على الاقل على ايجاد خصائص مشتركة بين النسق الفرعية الموجودة فى اطار النسق الكلى ٠
٢ ـ التحول من التشتت والتفكك الى التجانس والانسجام أى تجميع وتوحيد الاجزاء أو المكونات الفرعيه فى كل أو نسق واحد ٠
٣ ـ التماسك او التناسق بين الوحدات الجزئية لكى يمكن اداء الوظائف اللازمه للحفاظ على استمرار الكل وتطوره ٠

والتاريخية والمصالح الاقتصادية المتبادلة .

واذا ما اضيف الى ذلك عامل التقارب الجغرافى فان ذلك يكون من اهم دوافع التكامل على المستوى الاقليمى .

ويمكن تناول التكامل الاقليمى من خلال ثلاث محاور هى :

١ — التكامل الاقتصادي :

ويعرف بانه انتفاء الفواصل والفوارق بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى اكثر من دولة قوميه .

وهناك العديد من الخطوات والاجراءات التى يمكن اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادى مثل الغاء الجمارك بين الدول المعنية وتوحيد العملة والاسواق المشتركة والاخذ بمبدأ التخصص الاقتصادى على المستوى الاقليمى ويؤدى التكامل الاقتصادى الى نشأة كيان اقتصادى اكثر قوة واكثر قدره على المنافسة سواء على المستوى الدولى او على مستوى التكتلات الاقتصاديه الاقليميه .

٢ — التكامل الاجتماعي :

ويقصد به كاصطلاح على المستوى الاقليمى هو الاشارة الى العديد من الامور كالتجانس والتقارب فى اللغه والدين والثقافة والتاريخ والتراث والتزاوج المختلط .

٣ — التكامل السياسي :

ولتحقيقه على المستوى الاقليمى يتطلب الاندماج بعض المؤسسات السياسيه للدول المعنية .

ويلاحظ ان كلا من هذه القطاعات يؤثر فى الأخر ومرتبط بعبارة اخرى فان

والتاريخية والمصالح الاقتصادية المتبادلة .

واذا ما اضيف الى ذلك عامل التقارب الجغرافى فان ذلك يكون من اهم دوافع التكامل على المستوى الاقليمى .

ويمكن تناول التكامل الاقليمى من خلال ثلاث محاور هى :

١ — التكامل الاقتصادى :

ويعرف بانه الغاء الفواصل والفوارق بين الوحدات الاقتصاديه المنتجه الى اكثر من دولة قوميه .

وهناك العديد من الخطوات والاجراءات التى يمكن اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادى مثل الغاء الجمارك بين الدول المعنية وتوحيد العمله والاسواق المشتركة والاخذ بمبدأ التخصص الاقتصادى على المستوى الاقليمى ويؤدى التكامل الاقتصادى الى نشأة كيان اقتصادى اكثر قوة واكثر قدره على المنافسة سواء على المستوى الدولى او على مستوى التكتلات الاقتصاديه الاقليميه .

٢ — التكامل الاجتماعي :

ويقصد به كاصطلاح على المستوى الاقليمى هو الاشارة الى العديد من الامور كالتجانس والتقارب فى اللغه والدين والثقافة والتاريخ والتراث والتزاوج المختلط .

٣ — التكامل السياسى :

ولتحقيقه على المستوى الاقليمى يتطلب الاندماج بعض المؤسسات السياسيه للدول المعنيه .

ويلاحظ ان كلا من هذه القطاعات يؤثر فى الأخر ويرتبط به بعبارة اخرى فان

تحقيق التجانس والتنسيق المتبادل فى احد هذه القطاعات من شأنه أن يحدث آثاره الايجابيه على القطاعات الاخرى • ويجعل عملية تحقيق وتعميق التكامل الاقليمى اكثر سهولة •

(٢) الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل :

تتميز العلاقات بين مصر والسودان خلافا لعلاقات كل منهما او كلاهما بالبلدان الاخرى بانها علاقة خاصة تضرب فى التاريخ والقدم كثيرا ما وصفها الكتاب بانها علاقة تتميز بالخصوصية نسبة الى تاريخ البلدين القديم منه والحديث فهو تاريخ متشابك تأثر كل منه بالاخر •

ونتيجة لهذا التأثر او التأثير المتبادل تكونت الارضية والخلفية التى تجعل من التكامل بين البلدين عملا منطقيا يقف على ارض مشتركة ويهدف الى مصلحة مشتركة •

وبالرغم مما فى هذا الوصف من حقائق الا انه لا يمكن القول بان هذه العلاقات مرت على مراحل مختلفة داخل هذا الاطار العام واكتسبت معانى مختلفة وتفسيرات متباينه طبقا لكل مرحلة وترسبت فى داخلها نتائج مختلفة ومتعددة بحكم الظروف المحيطة بها والانظمه والعلاقات التى تحكمت فيها •

وباختصار شديد ودون الدخول فى تفاصيل يمكن (القول) ان تقرر بانه فى مجال العلاقات الثنائيه مع السودان نقلت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هذه العلاقات من منطق الوحدة المبهمة والتبعية عند بعض الجماعات والعداء لدى عند جماعات اخرى الى منطلق جديد هو منطلق التعاون الذى تفرضه الحقائق الموضوعية فى كل من البلدين وظروف المنطقة فاستقلال السودان عام ١٩٥٦ وضع العلاقات المصرية السودانية فى مرحلة جديدة تقوم على المساواه بين دولتين مستقلتين متكافئتين •

ومن هنا كان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى الذى وقع فى فبراير ١٩٧٤ ويمكن تركيز المنطلقات الفكرية والنظرية لهذا المفهوم الجديد والاسلوب فى العلاقات الخاصة بين البلدين على الاقل من وجهة النظر المصرية فى الأتى :

١ ـ حقائق الوضع التاريخي والجغرافي والبشري في كل من مصر والسودان خاصة والذي جعل من البلدين وحدة حضارية منذ الاف السنين .

٢ ـ السودان ومصر يشكلان جزء من حركة الوحدة العربية الشاملة وحركة الوحدة الافريقية وحركة التعاون بين بلدان العالم الثالث .

٣ ـ مصر والسودان يحتلان قلب الامة العربية كما يحتلان نصف الامة العربية بشرا وارضا ويتصلان بالبحر الابيض المتوسط والمدخل الشمالي والشرقي لافريقيا .

٤ ـ مصر والسودان يحتلان حلقة الربط العضوي بين افريقيا والبلدان العربية وتمثل مصر تمثل الباب الشمالي للقاره الافريقية ويمثل السودان العمق العربي الافريقي في القرن الافريقي وفي شرق افريقيا .

٥ ـ مصر والسودان يحتلان مساحة من اهم مساحات التكامل الاقتصادي العربي والتنميه العربيه والسوق العربية المشتركة .

٦ ـ السودان ومصر يملكان من الخيرات والموارد البشرية والموارد الطبيعية ما يجعلهما حجر الزاوية في التغلب على ازمة الغذاء العالمي في التكامل مع البلدان ذات الامكانيات البترولية .

٧ ـ التكامل بين مصر والسودان مرحلة من مراحل العمل لتحقيق وحدة وادي النيل في حدود الامكانيات الحاضره .

٨ ـ التكامل في اى جزء من اجزاء العالم العربي قوة مضافة للامه العربية طالما انه يقوم في اطار التنسيق للتكامل الاقتصادي العربي العام .

٩ ـ كل تكامل في المجالات الاقتصادية لا بد وان يستهدف في النهاية التنمية الاجتماعيه وحجر الزاوية فيه احترام وتأكيد ذاتية الانسان في مصر والسودان .

ومن هنا نستطيع ان نخلص الى ان التكامل مرحلة متقدمه في مراحل التعاون الاقتصادي وحلقة في حلقات العمل الوحدوي على الصعيدين العربي والافريقي وانه نتيجة لظروف موضوعية في كلا البلدين وفي المنطقة وفي القارة الافريقية وان الاطار الذي تتفاعل فيه

هذه العوامل والعلاقة هو اطار سياسى واقتصادى فى المقام الاول ويأخذ فى اعتباره الاخطاء السابقه فى العمل الوحدوى .

(٣) قضايا الامن القومى فى اطار التكامل :

ان عقد اتفاقيات منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان منذ عام ١٩٧٤ يثير عديد من القضايا الحاضرة والمستقبلة وفى مقدمتها قضايا الامن القومى - خاصة ان الدولتين عقدا تمت مظلة هذا الجهد المشترك . اتفاقية الدفاع المشترك فى يوليو سنة ٧٦ بجوار ما يرتبطان به خلال جامعة الدول العربية من دفاع مشترك وتعاون اقتصادى (اتفاقية عام ١٩٥٠) وما تم من انشاء القيادة السياسية الموحدة مع سوريا ديسمبر ٧٦ والواقع انه لا يمكن عمليا وعلميا فصل قضايا الامن القومى عن التفاعل الايجابى المستمر مع القضايا الداخلية والخارجية المنوعه التى تواجه كلا من البلدين فى حاضر حياتهما وفى استراجيتهما نحو المستقبل فى هذه المنطقة من العالم .

وترتيبا على ذلك نواجه الاوضاع الاتيه : امن قومى مصرى . امن قومى سودانى . امن قومى مصرى سودانى تربطه وتنفذه اجهزة مصرية سودانية مشتركة بموجب الاتفاقيات المتنوعة التى عقدت بين البلدين منذ ١٩٧٤ وكل هذه الاوضاع لها علاقات ارتباط بالامن القومى العربى .

(٤) الابعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات السودانية المصريه :

يتعرف مجال اهتمام علم الجيوبوليتيكيه ، الى تناول تأثير التغير الجغرافى فيما يتعلق بالسياسة الدولية ، وذلك فى محاولة للربط بين السلوك السياسى والعسكرى للدول وبين ظروف البيئة الجغرافية او الطبيعية وهذا هو المحور الذى تدور حوله عادة مختلف النظريات الجيوبوليتكية مهما تعددت .

وتوجد عدة نظريات تتناول هذا الفرع من فروع العلم ونقطة الالتقاء بين هذه النظريات المختلفه هى التأكيد على الاهمية الحاسمة للعامل الجغرافى فى تحريك سياسات الدول .

والتطورات التى شهدتها العلاقات السياسية المصرية السودانية الحديثه من حيث علاقتهما

بالارض او الاقليم ، فكلا البلدين جزء من القاره الافريقية وحدودهما مشتركة بلا فواصل طبيعيه ويمتد خط الحدود بينهما مع درجة العرض ٢٢ طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ويرتبط بينهما نهر النيل الذى يمتد فى اقليمى الدولتين دون معائق ومن خلال هذه العلاقة الجغرافية تطورت روابط قويه تاريخية وثقافية بين البلدين .

ومن المعروف ان مصر اعتمدت رئيسيا فى معيشتها على الزراعه واعتمدت الزراعه بدورها على مياه النيل . لدرجة ان اطلق هيرودوت فى فجر التاريخ عبارته الشهيره (مصر هبة النيل) وادى ذلك الى الاهتمام الفائق بالنهر وبالكشف عن منابعه ومحاولة الاستفادة منه الى اقصى حد وتأمين احتياجات البلاد من مياهه ، فاهمية النيل لمصر تختلف عن اهميته لبقية اقطار حوض (وادى) النيل التى تتوافر فيها الامطار ومن المعروف ان الاعتماد على مياه النيل فى الرى يزداد كلما اتجهنا شمالا ، اى نحو المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، فالسودان مثلا تعتمد مساحات واسعة منه فى الجنوب وفى الوسط على مياه المطر فى الزراعه .

وفى حقيقة الامر فانه ما دامت قد سادت الوسائل البدائية فى الرى لم تكن ثمة مشاكل تتعلق بتوزيع مياه النهر غير ان التطور التكنولوجى واستخدام التكنيك الهندسى الحديث فى عمليات الرى منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا ، جعل من الممكن اخضاع مياه النيل لوسائل الراى الدائم بما يعنيه ذلك من السيطرة على تدفق المياه وذلك فى نفس الوقت الذى احتاج تطوير الزراعه المصرية مع التوسع الديموجرافى فى مصر واعتماد الاقتصاد المصرى على القطن ومنتجاته الى مزيد من مياه الرى .

ومن هنا برزت قضية توزيع مياه النيل باعتبارها واحدة من ابرز المؤثرات على العلاقات المصرية السودانية وخاصة بعد اشتعال الثورة المهدية وفصل السودان عن مصر التى كانت خاضعه للاحتلال البريطانى منذ ١٨٨٢ .

ويمكن اجمال القضايا التى ثارت على مستوى الجغرافية السياسية فى المسار المعاصر للعلاقات المصرية السودانية فى حرص مصر على عدم وجود قوة معادية لها فى السودان لتأمين احتياجاتها من مياه النيل — القضايا المتعلقه بتوزيع مياه الرى للنهر ونصيب كل من البلدين منها — القضايا المتعلقة بالحدود بين البلدين .

ومن المرجح ان اتجاه التكامل المصري السوداني يستطيع ان يقدم اطارا ملائما لاستراتيجية مواجهة هذه القضايا لفترة طويلة، على اساس ان المشروعات المشتركة، ستقلل من درجة التنوع التي تترتب على رسم السياسات بشكل منفرد في كل من البلدين، وبين جانب اخر فان حقائق الوضع الجغرافي وما يرتبط بها من سهولة الانتقال وامكان خلق وتطوير مصالح مشتركة بين البلدين، يكفل دفع تيار التكامل الذي يعود بدوره ليؤثر بنتائجه على البيئة الجغرافية مما يجعلها اكثر قابلية لاستيعاب مقتضيات مرحلة ارقى في اتجاه وحدة وادي النيل مثل المشروع قناة جونجلي الذي سيترتب على تنفيذه توفير ٩ مليار متر مكعب من امياه التي تتعرض للضياع في منطقة السدود .

(٥) البنيان التنظيمي لتجربة التكامل :

جاء منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في فبراير ١٩٧٤ ليقنن للمرة الأولى "العلاقات الخاصة" بين البلدين . ومنذ توقيع المنهاج بدأت تنشأ الاجهزة واللجان والشركات المشتركة بين البلدين واخذت تنمو حتى شكلت بانعقاد المؤتمر البرلماني المشترك في اكتوبر ١٩٧٧ بنيانا منتظما مركبا تحكمه قنوات عديدة تربط الاجهزة التشريعية والتنفيذية المصرية والسودانية وجسورا ممتدة بين القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للبلدين .

الهيكل التنظيمى لاجهزة التكامل السودانى المصـــرى

لقاء القمة المصرى السودانى

ـ اجتماع الرئيسين المصرى والسودانى مره فى السنه على الاقل للتداول والتشاور والمتابعه واقرار مشروعات التكامـــل .

المؤتمر البرلمانى المشترك

ـ يمثل قمة السلطه التشريعية فى البلدين

ـ الدورة الاولى بالقاهره (٤ أكتوبر ٧٧)

اللجنه الوزاريه العليا

ـ تمثل قمة السلطه التنفيذيه بالبلدين

ـ الدورة الاولى بالاسكندريه اغسطس ١٩٧٤

ـ الدورة الثانية بالخرطوم يوليو ١٩٧٥

ـ الدورة الثالثه بالقاهرة ديسمبر ١٩٧٦

ـ الدورة الرابعه بالخرطوم مايو ١٩٧٧

ـ الدورة الخامسة بالقاهرة ديسمبر ١٩٧٧ .

اللجنه السياسية العليا

ـ تمثل التنظيمات السياسية للبلدين

ـ الدورة الاولى بالخرطوم مارس ١٩٧٤

ـ الدوره الثانية بالقاهرة ابريل ١٩٧٦

الشركة المصريه السودانيـة المشـــتركه

ـ شركة التكامل الزراعى

ـ شركة مشروعات الـــرى والانشاءات

ـ هيئة وادى النيل للملاحه النهريه

ـ شركة التعدين

ـ الشركة العربية الافريقية للمياة الجوفيه

ـ شركة الاستثمار المحدوده

ـ الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنيه والاقتصاديه لشركات التكامل الصناعى .

ـ شركة المياه الجوفيـــه .

ـ شركة الاستثمار المشتركة

ـ الهيئه الفنيه الدائمه لمياه النيـــل .

مجلس الدفاع المشترك

ويتكون من وزراء الخارجيـة والحربيه فى البلدين .

ـ يضع اسس ومبادئ التعاون لردع ومنع الاعتداء علـى البلدين

ـ يجتمع دوريا كل ستة اشهر

اللجـان المشـــتركة

ـ لجنة الاقتصاد والتجاره

ـ لجنة التنمية الزراعيه والرى

ـ لجنة النقل والمواصـلات

ـ لجنة التعدين والبحث العلمى

ـ لجنة الشئون الدينية والثقافيه والاعلام والشباب والسياحة

ـ لجنة الشئون القانونية

ـ لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية والتعاون .

هيئة الاركان المشتركة

ـ تتشكل من رئيس الاركان وعدد متساو من ضباط الاركان فى البلدين .

ـ يختص برفع الكفاءة الدفاعيه للقوات المسلحه وتطويرهـا .

ـ يجتمع مره كل ثلاثة اشهر .

(٦) التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان

وقع الرئيسان المصرى والسودانى على منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بمدينة الاسكندرية فى الحادى عشر من فبراير ١٩٧٤ .

وتنفيذ الاهداف التكامل نص المنهاج على تكوين لجنة وزارية عليا مشتركه تضم فى حضويتها وزراء الخارجية والمالية والزراعه والرى والصناعه والنقل والمواصلات والتجاره والتموين والصحة والشئون المدنية والاوقاف والثقافة والاعلام والتربية والعدل ووزيرى شئون البلدين وممثلين عن الاجهزة التشريعيه .

وحددت لوائح اللجنة والاختصاصات، فى ان تضع منهاج عملى تفصيلى لمخطط التكامل الاقتصادى فى كافة المجالات يتفق مع خطط التنمية فى البلدين، وان توفر لها الامكانيات المالية والفنيه للتنفيذ، كما تضع النظم الاساسية لقيام الشركات المشتركة وتحيطها بالمساندة والرعايه .

وخلال السنوات الاربع من عمر التكامل تم تكوين الشركات التالية . الشركة المصرية للتكامل الزراعى — الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى — الشركة السودانية المصرية للتعدين الشركة العربية للمياه الجوفيه وهيئة وادى النيل للملاحه النهريه والشركه السودانيه المصرية لاعمال الرى والانشاءات — شركة الاستثمارات المصرية السودانية المحدودة الصندوق المشترك لتمويل الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات التكامل الصناعى .

كما اقرت اللجنه الوزارية العليا فى اجتماعاتها عددا من الاتفاقيات التى تنظم العمل الاقتصادى، حريه الحركة ورفاهة المواطنين وهى اتفاقيات:

تشجيع وحماية الاستثمار . انتقال الايدى العاملة — السماح بازدواج الجنسيه — التعاون الصحى والطبى — الضمان الاجتماعى .

وفيما يلى نحدد ما تم انجازه وفقا للاسبقيات التى حددها المنهاج .

اولا : لعل اهم ما يهدف اليه المنهاج استغلال الموارد الطبيعية الاقتصاديه والماليه والبشرية خير المستغله فى البلدين وتكثيف استخدام تلك الموارد، ليس فقط لتحقيق

الاقتصاديون انواعا من درجات التكامل نذكر منها منطقة التجارة الحرة • والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية •

وفى هذا الاطار يتم التنسيق بين خطط التنمية فى البلدين — ويبدأ فى اتخاذ الاجراءات لالغاء القيود والادارية التى تعوق وتكبل تدفق التجاره ما بين البلدين •

رابعا : التكامل ما بين البلدين يكون فى اطار خلق وتنمية الفكر والثقافة المشتركة وبناء الانسان فى كل من مصر والسودان ومعاهد البحث العلمى والجامعات ووسائل الاعلام • خير بوتقه يتم فيها الانصهار للانسان فى كل من البلدين نحو فكر مؤمن بالتكامل كمنهاج فى الحياه له ولابنائه من بعده •

(٧) تقييم تجربة التكامل ما بين مصر والسودان:

اذا كان نجاح كل تجربة يرتهن دائما بتقدميتها وشعبيتها فان تجربة التكامل المصرى السودانى ، لا زالت مقصورة على الاجهزة الرسمية فى الدولتين ، أما التكامل ما بين المنظمات الجماهيرية بين المصرية والسودانية فلا يحظى الا بالقليل ومن الضرورى أن تتصدى كل الاجهزة المعنية بالتكامل لتذيل كل معوقات التلاحم بين النقابات والمنظمات العماليه والفلاحيه والطلابية والشبابية والمهنية فى البلدين باعتبار ان هذه المنظمات قاعدة هدم التكامل وصرحه المتين •

وان كان على الجانب الأخر لتجربة التكامل فانه خلال الحيز الزمنى القصير من عمر المنهاج والذى مضت ٣ سنوات على توقيعه فقد وضعت اللبنات الاولى للتكامل وحددت الاسبقيات واقيمت المؤسسات وبدأ فى تنفيذ بعض المشروعات •

وان حقائق العصر وروحه تؤكد بروز عالم الكتل الكبيرة والتجمعات الاقليمية الواسعه وتنسيق المصانع الاقتصاديه •

والوطن العربى ليس بمعزل عن العالم ويواجه ازمات عسيرة من ازمة الغذاء والطاقة ونظام عالمى مجحف •

وعليه فان المنطقة العربية بجوار وحدة الدم واللغه والدين والحضارة فانها تملك مقومات التكامل لتكون قوة اقتصادية تواجه تحديات التنميه وتحقق الرخاء والسلام •

آمن غذائى للشعبين الشقيقين بل ايضا لاعطاء الفاعلية الكاملة لتلك الموارد ودفع عملية التنمية الاقتصادية لزيادة الدخل القومى والرفاهية الاقتصادية للمواطنين فى البلدين الشقيقين . فى هذا الاطار يتم تنفيذ مشروع قناة جونقلى بالسودان .

مشاركة بين البلدين ويهدف المشروع الى تقليل الفاقد فى مياه النيل كنتيجة للبخر فى منطقة السدود بالنيل الابيض ويوفر ١٤ مليار متر مكعب من المياه سنقسم بالتساوى بين البلدين الشقيقين - كما سيحقق المشروع فوائد مباشرة للاقليم الجنوبى بالسودان ذلك باقامة مشروعات اعاشة للاراضى المستصلحة من المستنقعات .

وفى هذا الاطار ايضا بدأت الشركة المصرية للتكامل الزراعى بزراعة ٣٠ ألف فدان فى منطقة الدامازين بالسودان بالذره الرفيعه والحبوب الزيتيه والاعلاف .

وسترتفع هذه المساحة الى مليون فدان خلال الثمان سنوات القادمه . كما انه ايضا تتم الاجراءات لانشاء شركة مشتركة للتعدين لتباشر عملها فى استغلال الخامات المعدنيه فى البلدين لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصدير .

ولعل ابرز ما يجرى فى مجال استغلال الموارد الطبيعية فى البلدين هو التنسيق فى تنميه بحيرة السد العالى . بل واقتراح المؤتمر المشترك لمجلس الشعب السودانى والمصرى بان توحد هذه المنطقة لتكون نموذجا تطبق عليه جميع صور التكامل بين البلدين .

ثانيا : وكان من استراتيجية التكامل كذلك ان توفر وتكفل للمواطنين حرية الانتقال والعمل والانتاج دون اية قيود واية شكليات . وان تلغى الحواجز وتقوم شبكة من المواصلات الميسره لتنقل الافراد والسلع والخدمات .

وعليه تضمن المنهاج حق انتقال الايدى العامله بين البلدين فالغيت تأشيرة الدخول واجيزت اتفاقية السماح بازدواج الجنسية واعطيت اسبقية حالية لمشروعات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

ثالثا : تعتبر التجاره الخارجية من العناصر الاساسية للتكامل الاقتصادى وقد حدد

السكان والتكامل الاقتصادى العربى

اعداد
صبرى أحمد أبوزيد

أولا - مقدمه

لم يحظ أى موضوع بالاهتمام البالغ الذى حظى به موضوع السكان ، وذلك مرده الى أهمية الانسان ذاته ، فهو المحرك الأساسى للتقدم وهو صانع الحضارات ومن أجله يجرى العمل على قدم وساق لمحاولة أسعاده .

ومع ظهور مشكلة التزايد السكانى بصورة لم تستطع مصادر الغذاء مسايرتها فى الزيادة ، انقسم العلماء فى معالجة هذه المشكله الى قسمين على طرفى النقيض:

أولهما : الاتجاه التشاؤمى - أو المالتس - وينادى بضرورة الحد من سرعة التناسل حتى لا يتعرض الجنس البشرى للجوع والشقاء والأمراض الوبائية نتيجة لاختلال التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان .

وثانيهما : الاتجاه التفاؤلى ، فهو يرى أن العالم مازال مليئا بالموارد الطبيعية التى لم تستغل نهائيا ، أو تلك التى لاتستغل الاستغلال الأمثل ، ناهيك عن التطور العلمى والتكنولوجى ودوره فى اكتشاف مصادر غير طبيعية للغذاء ، والملبس.

والاتجاه التشاؤمى ، ظهر لأول مره مع ظهور المقالة الصغيرة الشهيره لمالتس وهى "مقال عن مبدأ السكان" عام ١٩٧٨ ، وفيما وجه مالتس الانظار - ربما لأول مره - الى ظاهرة اختلال التوازن بين زيادة السكان وزيادة الطعام اختلالا شديدا ينذر بالخطر ، واستند فى رأيه الى مسلمتين : الأولى ، أن الطعام لازم لوجود الانسان ، والثانية : أن الغريزة الجنسية لازمة لبقائه أيضا ، ومن هنا فان نظريته تقوم على أن خصوبة الانسان وقدرته على التناسل أقوى وأشد خصوبه من الأرض وقدرتها على انتاج الطعام للانسان ، وعليه فانه اذا

لم توضع قيود وضوابط على عملية التكاثر البشرى فسوف يتزايدون بمعدلات تفوق كثيرا زيادة الطعام ، وعبر عن ذلك بعبارته الشهيره والتى صاغها فى شكل حكم عام " من أن السكان يتزايدون فى متواليات هندسية بينما يزداد الطعام بشكل متواليات حسابية " ، وكان يرى أن حل تلك المشكلة يكمن فى عاملين :

أولهما : عامل ايجابى ، وهو لا يخضع فى الغالب لارادة الانسان مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية والأمراض والحروب .

وثانيهما : عامل سلبى ، ويخضع لارادة الانسان ويمكنه التحكم فيه كتأخير الزواج ، بل وتطرف كثيرا فى معارضته لكل ماييسر الحياه للفقراء ، فيرى أن الاعانات الاجتماعية لهم تساعد على تفاقم المشكله لانها تقدم لهم المال الذى يساعدهم على الزواج دون أن يساعد على زيادة الطعام .

هذا وحذا نفس المنهج كثيرون ، وآخرهم "فريق نادى روما" والذى يعتبر أكثر تشاؤما من مالتس حيث يؤكد أن النمو سيتوقف نهائيا قبل عام ٢١٠٠ بفترة طويله بسبب نفاد الموارد غير المتجدده والزياده الهائله فى عدد السكان .(١)

أما الاتجاه الثانى — التفاؤلى — يرى أن هناك عوامل أنانيه تكمن وراء دعوة المتشائمين الى تحديد التكاثر البشرى ، وتتمثل فى خوف الاغنياء من أن يضطروا الى اقتسام الموارد مع من هم أكثر منهم فقرا ، ثم أن الزيادة السكانية قد تؤدى الى ثورة الفقراء على أصحاب الاراضى ورؤوس الأموال ، وما يرتبط بهذا كله من حرمان الأغنياء من بعض ممتلكاتهم .

هذا وأن العالم — فى نظرهم — مازال يزخر بموارد طبيعية كثيرة لم تستغل بعد ، بل أن التقدم العلمى قد يؤدى الى ايجاد نوع جديد من الطعام غير الطبيعى .

كما أنه ليس صحيحا أن الحروب والأوبئة — كما ذكر مالتس — هى التى تعيد التوازن بين السكان والغذاء ، بل أن الواقع يثبت أن المجموعات السكانية تتناسل بمعدلات مختلفه ويميلون

(١) حدود النمو ، ترجمة ، دار المعارف ، ص ١٠٣ ومابعدها .

بشكل عام ومع الوقت الى تعديل هذه المعدلات لتتناسب مع الظروف القائمة ، مثلما حدث في بريطانيا ، ففي بداية الثورة الصناعية شهدت نموا مضطردا في عدد السكان ، وصاحب هذه الزيادة انتشار الفقر والبؤس على نطاق واسع ، ثم عاد هذا المعدل الى الانخفاض منذ بداية القرن العشرين ، أي بعد أن استقر المجتمع الصناعي بزمن طويل ، وعليه فان هذا يدحض الرأي القائل بأن سبب فقر العالم الثالث نتيجة لارتفاع معدلات زيادة السكان ، حيث أن انماط التكاثر السكاني في هذه الدول لابد أن يطرأ عليها التعديل — بالانخفاض — عندما تتوافر الشروط المناسبة .

ثانيا : مقاييس سكانية

بعد هذه المقدمة — الضرورية — يقفز الى الذهن على الفور ، سؤال كيف نستطيع الحكم على دوله ما بأنها تعاني من مشكلة الضغط السكاني من عدمه ؟

فالمؤتمر السكاني الذي عقد تحت اشراف عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٩ وضع عدة معايير توضح ذلك وهي :

١ — الكثافة الجغرافية :

وهي نسبة عدد السكان الى مساحة الأراضي التي يعيشون فيها ، وهذه النسبة كانت — الى عهد قريب — أهم المقاييس للحكم على حالة التضخم السكاني من عدمه ، الا أن أهميتها نقصت الى حد كبير لعدم جدواها في الدراسات الاقتصادية لأنها لا تأخذ في الحسبان الموارد الاقتصادية للدوله ومدى استغلالها ، ونصيب كل فرد منها .

٢ — الكثافة الاقتصادية الزراعية :

وهذه النسبة توضح العلاقة بين عدد السكان العاملين في الزراعه ومساحة الرقعة الزراعية في الدوله أو الأفضل (المساحه المحصوليه) وتعتبر هذه النسبة مقياس هام لانها

توضح بجلاء مدى تضخم السكان من عدمه وخاصة فى البلاد الزراعية مثل الدول العربية .

٢- انتاج الطعام :

وهى النسبة بين عدد السكان وكمية انتاج الطعام وعلى الخصوص الموارد الزراعية الغذائية ، وهى مقياس هام وخاصة فى الوقت الراهن الذى ظهرت فيه " أزمة الغذاء العالمى "

٣- نسبة الاعالة :

ومن مظاهر التضخم السكانى أن تكون نسبة كبيرة من مجموع السكان تتكون من فئات السن غير المنتجه - أقل من ١٥ سنه وأكبر من ٦٥ سنه - أى بمعنى آخر أن القوه العامله فى المجتمع نسبتها ضعيفة مقارنة بمجموع السكان .

ثالثا : السكان والتكامل الاقتصادى العربى

والآن ، هل السكان فى البلاد العربية عامل مساعد على طريق التكامل الاقتصادى العربى ، أم عامل معوق ؟

وقبل الاجابة على هذا السؤال يجب توضيح أنه من المعروف أن زيادة حجم السكان فى بلد قد يكون أمر مرغوب فيه بل وضرورى ، وخاصة تلك البلاد ذات المساحات الشاسعه والقابله للزراعه ، أو ذات الموارد الطبيعيه والتعدينيه الكثيره مثل السودان والعراق والسعوديه ودول الخليج العربى ، فقلة السكان فيها يؤدى الى عدم استغلال هذه الموارد بشكل مناسب مما ينعكس ذلك بالضروره على مستوى معيشة السكان ومن ثم على انتاجيتهم ، ناهيك أن قلة السكان لن تعطى فرصه لظهور العمال المهره ، أو عنصر التنظيم والاداره ، علاوة على انها تمنع من الاستفاده من مزايا الانتاج الكبير .

غير أن الحاله العكسيه لذلك تظهر فى البلاد المتضخمه بالسكان ، ومصر أوضح مثال

لذلك ، فالانتاج كما هو معروف يتم بتضافر عناصر العمل ورأس المال والتنظيم ، وزيادة السكان معناها زيادة عنصر العمل ، وهذه الزيادة الجديدة في هذا العنصر لابد وأن يقابلها زيادة مماثلة في عناصر الانتاج الأخرى حتى يزيد الانتاج بنفس زيادة عدد السكان على الأقل ، لانه اذا كان معدل النمو السكاني أكثر من معدل زيادة الانتاج فلا مناص من انخفاض مستوى المعيشة والعكس صحيح .

وعلى هذا لو نظرنا الى الكثافة الجغرافية (السكانية) على الأرض العربية لاتضح أن بعض هذه البلاد مكتظ بالسكان بدرجة رهيبة مثل مصر التي تبلغ الكثافة السكانية فيها ٥٠ فرد / كم٢ (بدون الصحارى) ولبنان ٢٧٦ والبحرين ٢٠٤ والمغرب ٣٩ر٢ وسوريا ٣٩ر٣ وتونس ٣٥ ، بينما توجد بلاد على النقيض تماما تعاني من نقص كبير في عدد السكان مما يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة لعدم امكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة الاستغلال الأمثل ، مثل ليبيا التي تبلغ فيها هذه الكثافة ١ر٣ فرد / كم٢ والسعودية ٤ر٢ ، وقطر ٢ر١ ، ودولة الامارات ١ر١ والسودان ٧ر٣ فرد / كم٢ وكذلك العراق نفس الكثافة .

وعليه لو أمكن اعادة توزيع السكان العرب على الأرض العربية كلها — بأية صورة لأن هذا ليس مجال بحث هذه الورقة — وخاصة أنه لا يوجد أية حواجز لغويه أو دينيه أو اجتماعيه تمنع من اعادة هذا التوزيع ، وان كان الحاجز الوحيد هو اختلاف النظم السياسية في البلاد العربية ، ولكن لو تمت هذه العمليه ، فانه ستجني الدول العربيه مكاسب ضخمه كما سنرى :

أ — السكان كعنصر انتاج :

العمل الانساني بشقيه (العمل والتنظيم) أهم عناصر الانتاج على الاطلاق ، ويعظم قدر السكان كلما زادت نسبة القوة العاملة بينهم ، والسكان العرب في ظل اعدادهم الحالية التي تبلغ ١٦٠ مليون نسمه يمثلون قوة منتجه من حيث أنهم مصدر لقوة العمل كما أنهم في نفس الوقت مصدر لعنصر التنظيم والادارة فاذا أمكن تعليم وتثقيف السكان وزيادة تدريبهم — وهذا أمر ميسور على المستوى العربي — نظرا لتوافر رؤوس الأموال في

الدول البترولية من ناحيه ونظرا لتوافر الخبرات اللازمه فى هذا المجال فى بعض الدول العربية الأخرى (مصر مثلا) ، فكلما ارتفع المستوى الثقافى والعلمى للسكان انعكس ذلك بالايجاب كما ونوعا على الانتاج ، ومن هنا يبرز تأثير هام للتكوين السكانى من خلال ادراكه واستخدامه لمفاهيم الاداره والتنظيم التى تسهم ايجابيا فى رفع كفاءة الانتاج وترشيد وزياده فاعلية الأنشطه الاقتصادية عموما .

ب- السكان كعنصر استهلاك :

لايخفى على أحد أن الاستهلاك هو المحرك الأساسى للانتاج بل هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى عموما ، ومن هنا يبرز دور السكان فى تحريك الانتاج ومحاولته اللحاق بتلبية الحاجات الانسانية المتعدده والمتنوعه والمختلفه ، وهذا بالطبع هو الهدف النهائى من أى نشاط اقتصادى وهو اشباع حاجات الافراد ، ففى ظل التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية ، حيث لايوجد عوائق - نقديه أو ماليه أو اداريه - على انتقال السلع والخدمات بين البلاد بعضها البعض ، وحيث يتسع حجم السوق اقتصاديا نظرا لزياده عدد المستهلكين - السكان العرب جميعا - نسيرتفع معدل الاستهلاك من السلع العربية وبالتالى ستحاول تلك الصناعات العمل على زياده طاقتها الانتاجية لتواكب الزياده فى الطلب على منتجاتها ، ومن هنا ستنمو هذه الصناعات وتكبر ، مما يجعلها تستفيد من مزايا الانتاج الكبير بما يحققه لها من وفورات اقتصادية .

وعليه فاتساع حجم السوق سيساعد الصناعات وأنشطة الانتاج الأخرى على استخدام الموارد المتاحه استخداما أمثل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ستتمتع بمزايا الانتاج الكبير ، ومن هنا تظهر الفائده الاقتصاديه فى خفض أسعار السلع والخدمات وفى زياده جودتها وفى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية .

معهد التخطيط القومـــــى
مركز الدراسات الاقتصادية الدولية

عنـــوان البحـــث

التنميـــة الاقتصاديـــة فى ظـــل سياســـة الانفتاح الاقتصادى فى مصـــر

مقدم من قبـــل : فيصل حسين عبد الله عســـاف

استـــاذ المادة : د٠ أجـــنل راتـــب

التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي في مصر

المبحث الاول :

مفاهيم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بها تنمية القوى المنتجة في كل مجتمع اشتراكيا كان أو رأسماليا ، متقدما كان أو متخلفا . كل المجتمعات تقوم بعملية التنمية الاقتصادية أي تنمية لقواها الانتاجية والا انهارت ، وهي تحدد لنفسها الهدف من وراء هذه العملية بحسب درجة نمو ونضج القوى الانتاجية ، وعلاقات الانتاج فيها . وهذا الهدف هو عند تكوين الثروات الفردية في الرأسمالية أو تحقيق اقصى قدر من الرفاهية لجميع المواطنين في الاشتراكية .

لايوجد تعريف محدد وشامل ومانع للتنمية الاقتصادية وقد اختلف الكتاب تعريف التنمية الاقتصادية وقد عرف الدكتور احمد الشرقاوي [1] بأنها عملية تغيير كمي ونوعي للهياكل والانماط والنظم والمتغيرات الاقتصادية الكلية — تستهدف نقل اقتصاد قومي معين من الاوضاع السائده فيه الى اوضاع جديده يستفيد منها الغالبيه العظمى من افراده في صوره ارتفاع مضطرد ومستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي .

أو التنمية الاقتصادية [2] تعني احداث تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي الى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي بحيث تمكن هذه الزيادة في التغلب والقضاء على المشاكل التي تواجهها الدول النامية مما يترتب عليه ارتفاع مستوى معيشة الافراد

---

(١) مجموعة محاضرات في دبلوم معهد التخطيط لعام ٧٨/٧٧ للدكتور احمد الشرقاوي

(٢) د . ممدوح فهمي الشرقاوي — مذكرة معهد التخطيط الداخلية رقم ٤٤٥ صـ ٩٠ فبراير ١٩٧٧ .

من هذا يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية تتطلب منا أن نتناول الاستراتيجيات المتعلقة بتغيير هيكل الاقتصاد ثم العوامل المؤثرة على معدل نمو الدخل القومي غير أن التنمية الاقتصادية (١) لاتعني اغفال التنمية الاجتماعية أو بمعنى آخر فان التنمية الاقتصادية لابد وأن يصاحبها تنمية أجتماعية تؤدي الى احداث تغييرات جذرية في مفاهيم وسلوك الافراد تجاه المجتمع بما يترتب عليه أحساس هؤلاء الافراد بمسئولياتها الجماعية في القضاء على المشاكل التي تواجهها المجتمع . وهكذا تتعدد الدعوة الى التنمية الاقتصادية وتتعدد الاساليب وتتعدد الصيغ التي تطلق بها تمهيدا لوضعها ذو التطبيق لهذا كله تتعدد مفاهيم التنمية الاقتصادية من مفهوم رأسمالي الى مفهوم اشتراكي الى مفهوم لارأسمالي ويظهر ذلك أوضح مايظهر في البلدان المتخلفة التي لم تتم فيها بعد عملية أختيار الطريق الذي تسير فيه . وبغير حاجة للاسهاب نستطيع القول أن المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية يقوم من جانب على سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية / حتى لو كان هناك قطاع عام بجانبها ، ويقوم من جانب آخر على وجود السلطة السياسية اساسا بأيدي الطبقة البرجوازية ، بأيدي الرأسمالية حتى لو كان هناك تحالف مع بعض الطبقات ، واما المفهوم الاشتراكي للتنمية الاقتصادية فانه يقوم من جانب على سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج الاساسية بيد الطبقة العاملة حتى وهي متحالفة مع الفلاحين وصغار المنتجين . بقي المفهوم اللارأسمالي : وهو مفهوم حديث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية تعبيرا عن امكانية ـ لاحتمية ـ تقدم البلدان المستعمرة والمتخلفة الى بلدان مستقلة ونامية . ويتحقق هذا التقدم بصفة مبدئية من خلال طريق التطور المستقل الذي يصفي التبعية للرأسمالية العالمية ، دون أن يلقى وجود البلد المستقل في اطار السوق الرأسمالية محليا . ثم مع تعميق وجذرية التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعادية للرأسمالية العالمية والمصاحبة لعملية التحرر الاقتصادي ، يمكن أن يتحقق التقدم من خلال طريق التطور اللارأسمالي ، اي الطريق الذي ـ دون أن يخرج عالميا عن اطار السوق

---

(١) د . فؤاد مرسي ـ مجلة الطليعة عدد ١١ لسنة ١٩٧٥ ص ٤٦ .

الرأسمالية العالمية - برفضها نظريا وعمليا المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية المحلية - وهكذا يخلص بالتالي على أن يدمر قاعدة مادية تقوم على الاساس على الملكية العامة لاهم وسائل الانتاج ومن ثم - ومع استمرار وجود ملكية خاصة ونطاق خاص - يبدأ تدخل عام يكون مسئولا عن قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، فضلا لذلك استخدام القوى المنتجة لدفع مستوى معيشة الشعب العام . وعندئذ فيشترط ان تكون السلطة السياسية للدولة في ايدى تحالف طبقى يضم الطبقات والقوى الاجتماعية ذات المصلحة في التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى وهو تحالف لاتقوده بالضرورة الطبقة العاملة ولكنها يجب بالضرورة أن تلعب فيه دورا اساسيا . اما قيادته فغالبا ماتذهب - بحكم انتمائه - الى ايدى أغلب الطبقات الى الطبقة العاملة وحلفائها البورجوازية الصغيرة .

ولسنا هنا بصدد الدراسة المفصلة للطريق الرأسمالي لاننا نركز هنا نحسب على المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية وهو المفهوم الذى ظهر بعد انتصار حركات التحرر الوطنى في المستعمرات السابقة وتفكك النظام الامبريالى في المستعمرات ، وبفضل الظاهرة التى يتميز بها عصرنا وهى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على المستوى العالمى فمن غير حاجة لأن تصبح المستعمرات السابقة بلدانا اشتراكية ، فان عليها أن تغير طريقها الى التنمية الاقتصادية . وفى ظل هذه الظروف العالمية الجديدة ، لم تكن التنمية الاقتصادية لتتم من غير أن تجرى معها عملية التحرر الاقتصادى من الامبريالية العالمية . ومن هنا وضعت البلدان المستقلة حديثا على طريق العداء الجذرى للامبريالية . ومن هنا أيضا كانت حتمية العداء الجذرى ضد التبعية للاستعمارية العالمية تشير الى حتمية اللقاء مع الاشتراكية العالمية من أرضية النضال المشترك ضد الامبريالية العالمية . فلأول مرة في التاريخ توجد قوة عالمية جبارة هي العالم الاشتراكى - تشارك المستعمرات والمستعمرات السابقة والبلدان المستقلة حديثا في نضالها لتصفية الامبريالية في العالم كله .

المهم أن العداء للامبريالية أصبح هو نقطة البدء في عملية التحرر الاقتصادى اى في عملية

التنمية الاقتصادية نفسها في البلدان المستقلة حديثا لكن الأهم أن مثل هذا العداء كان كفيلا بأن يضع هذه البلدان - في الوقت نفسه - على طريق العداء ليس فقط للامبريالية ، بل للرأسمالية ذاتها ، لهذه الرأسمالية التي ولدت الامبريالية في الامبريالية كما هو معروف الا المرحلة العليا للرأسماليـــة .

٢- المبحث الثاني : -

المشاكل الاقتصادية في مصر

(١) بعد خمسة عشر عاما من تجربة معينة للمفهوم الرأسمالي في التنمية / تعلـــن اليوم سياسة الانفتاح الاقتصادي بوصفها حلا لكي متاعبنا الاقتصادية الراهنة ، فهل يمكـــن أن يكون الانفتاح الاقتصادي حلا حقيقيا لمشكلتنا الاقتصادية ؟ ولنضع المسألة في وضعها الصحيح فما هي الدقة مشكلة مصر الاقتصادية ، وهل هي مثلا نتيجة ما سمي بالانغلاق الاقتصادي فيكون الحل جاهزا في هذا الانفتاح الاقتصادي ؟ وعندئذ هل يحل مشكلة مصر الاقتصادية بالاعتماد على حرية حركة ، وحرية تموأس المال الخاص ، سواء كان محليا أو أجنبيا ؟

وبادئ ذي بدء يجب أن نعترف بأن متاعبنا الاقتصادية الراهنة من الضخامة أو الخطورة بحيث لا تحتمل اي قدر من عدم الجدية أو عدم الشعور بالمسئولية في مواجهتها ، ومثل هـــذا الوضع هو الذي يدفع البعض الى النظر اليها بوصفها حالة ميئوسا منها . وهي نظرة غـــير سياسية اصلا ، تعبر اما عن موقف يميني مضرب في الرجعية وأما عن موقف فوضوي مضرب فـــي المغامرة ، وهي في الحالتين تمثل انعزالا وعزلة عن واقع شعبنا الكادح ، المنتج الخلاق دائما وابدا ، بل هي تتقلل من شأن ثرواتنا الطبيعية والبشرية الهائلة وتنطوي على طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجه مصر (٢) ويضيف د . فؤاد مرسي قائلا ، أن مشكلة مصر الاقتصادية هي اليـــوم

(١) د . فؤاد مرسي / المصدر السابق .
(٢) د . فؤاد مرسي / المصدر السابق .

كما كانت بالامس وستظل للغد القريب والبعيد هى مشكلة ضرورية وحتمية انجاز التنمية الاقتصادية الحقيقية ، مشكلة ضرورة وحتمية بناء اقتصاد وطنى حديث يواجه مهام التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، صدام لامفر منه مع قوى الاستعمار العالمى قديمه وجديده مع الرجعية المحلية قديمها وجديدها ومن اجل التحسين الجذرى لمستوى معيشة الطبقات الكادحة . هذه المشكلة الاقتصادية المزمنة كانت ثورة يوليو هى المحاولة الوحيدة لمواجهتها مواجهة حاسمة / ، البداية من خلال مفهوم رأسمالى ، ثم من خلال مفهوم لارأسمالى . وهنا يجب الاعتراف بأنه فى أقل من خمسة وعشرون عاما هى عمر الثورة تحولت مصر فعلا من شبه مستعمرة زراعية متخلفة الى بلد زراعى صناعى .

وفى خلال اكثر من ستين عاما منذ عام ١٩١٤ عشية الحرب العالمية الاولى حتى اليوم لم تحقق مصر معدلا للتنمية الاقتصادية اعلى مما حققت فى الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٩٥٥ـ١٩٦٥ وهى الفترة التى شهدت قيادة الدولة للنشاط الاقتصادى ونشأة وتطور القطاع العام والاخذ بمبادئ التخطيط المركزى لاقتصاد القومى وتنشيط القطاع التعاونى فى الريف . وبداخل هذه الفترة القصيرة المتميزة من تاريخنا الاقتصادى تميزت بصفة خاصة فترة الخطة الخمسية الاولى فيما بين عامى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ .

وكما بدى النتائج المختلفة / فانه حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى لم تكن هناك متاعب اقتصادية غير عادية ، بل متاعب عادية تصحب كل تنمية اقتصادية . لكن متاعبنا الاقتصادية غير العادية بدأت عندما انتهت الخطة الخمسية الاولى فلم يستطيع النظام أن يواصل السير بأسلوب التنمية المخططة ومن ثم عجز عن البدء فى الخطة الخمسية الثانية التى كان يجب أن تبدأ من عام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ . هنا وهنا فقط نقطة البدء فى كل متاعبنا الاقتصادية الراهنة ، انها لاتكمن فى فشل التنمية المخططة التى قمنا بها لاول مرة ، وللمرة الوحيدة فى تاريخنا ، ولنما تكمن على العكس فى العجز حتى اليوم عن بدء الخطة الخمسية الثانية والتى تأخرت حتى عام ١٩٧٨ ويمكن القول بعبارة أخرى العجز عن مواصلة أسلوب التنمية المخططة ، او بعبارة

أو من العجز عن تطبيق المفهوم الرأسمالي للتنمية • بهذا المفهوم الرأسمالي لم تابس في بلدنا — ولا بشكل ناصر تماما (١) وتعثرت التنمية الاقتصادية في منتصف الستينات ارتفع الدين الخارجي واصبح التمويل الخارجي اكثر صعوبه وخاصة بعد نجاح الامبريالية العالمية بزعامة امريكا في تدبير حرب يونيو ١٩٦٧ •

ولقد تكشفت هذه الحروب عندئذ • وفيما بعد وحتى اليوم بأجراء اللازم ، ليس فقط بوقف التنمية المخططة ، ليس فقط بالتراجع عن اسلوب التخطيط ، وانما ايضا بوقف كل تنمية سواء كانت مخططة أو غير مخططة • وهكذا امضينا عشر سنوات من التنمية غير المخططة بدل من اللاتنمية والحرب المدمرة • وهكذا فقط تعثر المفهوم الرأسمالي للتنمية حتى توقف نهائيا وبهذا بقيت مشكلة مصر الاقتصادية بغير حل حتى الآن فما زالت قضية التنمية الاقتصادية قضية التنمية المخططة الكفيلة بتحويل مصر الى بلد حديث متقدم من خلال التحرر الاقتصادي — والتقدم الاجتماعي في هذه العملية الثورية الشاملة لاتزال بعد كل هذه السنين وحتى الان بلا حل • وفي هذه الظروف جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي بوصفها المخرج الوحيد من كل متاعبنا الاقتصادية ومن هنا تختلف اراء الاقتصاديين والمسئولين بالدولة بهذا الخصوص •

٣— المبحث الثالث : —

الانفتاح الاقتصادي في التنفيذ

٣—١ خطة العبور الاقتصادي

في شهر ابريل من عام ١٩٧٤ اعلنت ورقة اكتوبر بمصر الانفتاح الاقتصادي • وكلفت الدولة باعداد خطة انتقالية مدتها سنة ونصف السنة من يوليو ١٩٧٤ الى ديسمبر ١٩٧٥ — على

---

(١) المصدر السابق : د • فؤاد مرسي

أن تكون مدة لخطة خمسية كاملة تبدأ من يناير ١٩٧٦ وتنتهي في ديسمبر ١٩٨٠ . وكان هذا الحدث في حد ذاته بحيث يدعو للتفاؤل فيما هي الدولة تزمع العودة من جديد لاسلوب التخطيط والتنمية المخططة . وهو في نظرنا الاسلوب الوحيد لتنمية القوى المنتجة في بلادنا . غير أن الخطة الانتقالية التي سميت عندئذ خطة العبور الاقتصادي كان طبيعيا الواضح أن تمثل أول محاولة لوضع الانفتاح الاقتصادي كسياسة للتنمية الاقتصادية للبلاد . ومن هنا وقعت الخطة الانتقالية منذ أول لحظة في تناقض لايحل : (١) خطة التنمية الاقتصادية في بلد متخلف تبحث فيه من جديد عناصر الرأسمالية فيتدعم ذلك ؟ الا أن التقدير الموضوعي لاثار حرب اكتوبر من رفع مكانة مصر ، وتأكيد التضامن العربي والتغير الايجابي في مواقف بعض الدول الاجنبية ، ونتائج السياسة النشطة التي تمارسها الحكومة بقيادة السيد الرئيس لدعم كل اشكال التعاون العربي والدولي ، وتزايد الثقة في الاقتصاد المصري ، واستياء ماتم عقده بالفعل من اتفاقات وماهو بسبيل الابرام ، كل ذلك يجعل التخطيط مطمئنا الى ان بوسعنا مواجهه هذا العجز بموارد خارجية . ومن هنا تكشف لنا خطة العبور الاقتصادي عن الملامح الاولى لمفهوم الانفتاح الاقتصادي للتنمية وننبذها فيما يلي :-

أولا : التسليم بعجز التمويل المحلي من عام وخاص لآلة معدل تكوين المدخرات .

ثانيا : الاعتماد على البلدان الرأسمالية اساسا في تمويل التنمية الاقتصادية وفي توريد اغلب الواردات من سلع رأسمالية ووسيطة واستهلاكية .

ثالثا : اطلاق موجه من التضخم تضاف الى الموجه المستورده من الخارج فمن جانب تحاول الخطة سد العجز في الادخار بالاعتماد محليا على الاقتراض المصرفي وهو اجراء تضخمي ، لان معناه ضخ أوراق نقدية بأمر الحكومة .

---

(١) المصدر السابق / د . فؤاد مرسي .

٣ - ٢ معنى الانفتاح الاقتصادى

أن مايحدث الآن فى مصر (١) " شديد الشبه " بما حدث فى مصر ابتداءا من منتصف القرن الماضى ، بعد القضاء على تجربة التنمية الاقتصادية فى عهد محمد على بتحرير " سياسة الباب المفتوح " والغاء القيود على الواردات والاستثمارات الاجنبية فالاقتصاد المصرى يتحول الان بالتدريج الى اقتصاد ريعى / تحل فيه الاستثمارات والقروض الاجنبية محل المدخرات الوطنية ، وتحل الواردات الاجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية ، وتتصرف الاستثمارات تدريجيا من فروع الانتاج المتجهة لاشباع احتياجات السوق المحلية لصالح قطاع الخدمات وقطاع التصدير ويظهر اتجاه نحو تزايد التفاوت فى الدخول ، فى نفس الوقت الذى تجرى فيه عملية "طرد" للشريحة الوطنية واحلال الشريحة الغربية محلها ، وان مايحدث الآن هو اعادة الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية بعد أن توقفت هذه العملية " الى حين " خلال الخمسينات والستينات (٢) .

٣ - ٣ اسس الانفتاح الاقتصادى :

" ارتبط تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مصر ، وفى هذا الصدد يؤكد د . جوده فى دراسته أن الانفتاح الاقتصادى لم يأتى عشوائيا ولا من فراغ ، وانما انبثق عن تطور الاقتصاد المصرى خلال عقدى الخمسينات والستينات حيث تم خلال تلك الفترة احلال رأسمالية " الدولة " أو رأسمالية المشروع العام محل الرأسمالية " الخاصة " أو رأسمالية المشروع الخاص ، وتم هذا التحول الذى اطلق عليه " خطأ " التحول الاشتراكى بشكل جزئى وبيروقراطى ، وتفاعلت معا جزئية التحول التى تمثلت فى استمرار وتعاظم القطاع الخاص رغم ما تلقاه من عرقلات ، وبيروقراطية الدولة التى تمثلت فى ادارة المشروعات

---

(١) دراستان متقدمتان من قبل د . جلال امين ، د . جوده عبد الخالق ، مجلة الاقتصادى العدد ٤٤ ، فى ١٥ ابريل بعنوان رؤية مؤتمر الاقتصاديين المصريين للانفتاح .

(٢) المصدر السابق / مجلة الاقتصادى .

المؤسسة والاقتصاد في غياب رقابة شعبية أو سياسية وادى تفاعلها الى خلق القوى الاقتصادية الاجتماعية التى مثلت الظهير (الاساسى) لاتجاه المالى للانفتاح فى مصر ، ذلك أنه مجتمع غير ديمقراطى لايعنى تملك الدولة لوسائل الانتاج سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، وينجم عن هذا توافر الظروف التى مكنت من تعاظم الظروف التى مكنت تعاظم الثروات الخاصة لدى تحالف الرأسمالية القديمة وقيادات رأسمالية الدولة ورجال السياسة والجيش . وبعد أن تحققت لهذه الفئات اقصى مايمكنها الحصول عليه فى ظل الاطار الاقتصادى - الاجتماعى القائم بدأت تضغط جهرا للتحول بشكل سافر الى رأسمالية المشروع الخاص، وادى الى تقنين وضع قائم بالفعل ، وتمثل هذا الضغط في الدعوة الى الانفتاح ... ويوضح د . جلال أمين أن النقد الحقيقى للتجربة المصرية فى التنمية المستقلة خلال ٥٤-١٩٦٤ انما يكمن فى انها اعتمدت فى تحقيق التنمية على جهاز الدولة اكثر مما اعتمدت على جهود عامة الناس فى تعبئة المدخرات وزيادة الانتاجية ، وهذا ما فسر تناقص الحكومة " عن اتاحة الحريات "الفردية" اذ مهما كان هذا التقاعس ليستمر لو اعتمد على المشاركة الشعبية الحقيقية فى اعباء التنمية ، كما يفسر هذا أيضا اغراق الجهاز الحكومى بالامتيازات غير المبررة .

وفى ظل هذه الاوضاع كان بديهيا أن تبرز أزمة تمويل التنمية فى الاقتصاد المصرى وذلك بالعجز عن تعبئة الفائض الاقتصادى المحتمل فى ظل التبديد والاستهلاك غير الضرورى والاستحواذ الخاص على الموارد القومية ، وهو ما يحكم نفسه ، كما يشير د . جوده فى وجود مستمر لفجوة ادخار تمثلت فى نقص المدخرات المحلية عن أن تكفى الاستثمار القومى ، مما دفع كما يوضح د . جلال أمين أى اعتماد الخطة اعتمادا كبيرا على المدخرات الاجنبية حيث مولت هذه المدخرات نحو ٢٥٪ من اجمالى استثمارات الخطة ، وثم خفض عجز ميزان المدفوعات على حساب معدلات الاستثمار والنمو ، وتفاقمت أزمة تمويل التنمية فى ظل تعاظم الانفاق العسكرى عقب هزيمة يونيو ، واستمرار الاستهلاك غير الضرورى العام والخاص الى ماترتب على العدوان من فقد لموارد قناة السويس وبترول سيناء ، واذا كان العدوان قد استهدف ضمن ما استهدف باندحار تجربة التنمية فى اطار الاستقلال الاقتصادى ، فقد ارتبط الاتجاه للتسارع نحو تبنى

سياسة الانفتاح الاقتصادى - كما يؤكد ذلك جوده - بالخطوط الخارجية سواء من قبل الرأسمالية العالمية وأدواتها مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أو من قبل القوى الاقليمية وخاصة الدول العربية البترولية فى منطقة الخليج .

٢ - ٤ خطوات الانفتاح الاقتصادى

يتضمن أهم "التشريعات" على طريق تطبيق الانفتاح الاقتصادى سواء المتعلقة بأوضاع الاقتصاد المصرى الداخلية أو علاقاته بالعالم الخارجى ، وتمثلت هذه الخطوات فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى فتح الباب للاستثمار الاجنبى والعربى فى جميع الانشطة ، مؤكدا على قاعدة المشاركة - مع استثناءات حددها - بين رأس المال الاجنبى والعربى ورأس المال المصرى الخاص والعام ، وقدم اوسع الضمانات والامتيازات والاعفاءات للمشروعات المنتفعة بأحكامه ، والتى تصبح مشروعات "خاصة" ايا كانت صفة رؤوس الاموال المساهمة فيها . والقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير ونظام الاستيراد - بدون تحويل عمله وانهاء العمل بأتفاقيات التجارة والدفع ، ومثل هذا القانون وهذه الاجراءات تفكيكا لاحتكار وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية لصالح راس المال الخاص المحلى والاجنبى وقانون النقد الاجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى كان بمثابة الغاء لسياسة الرقابة على الصرف واتاح للبنوك الاجنبية المسموح لها بالتعامل فى النقد الاجنبى تحويل ودائع المصريين الى مراكزها فى الخارج .. والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى استهدف اعادة تنظيم القطاع العام والغى المؤسسات العامة بهدف تحطيم ادارته مركزيا ووفر الظروف الملائمة لنقل ادارة وحدات القطاع العام الى ايدى القوى المحكومة اساسا لقوى الحرب والطلب وسمح لرأس المال الخاص المصرى والعربى والاجنبى بالاسهام فى رؤوس أموالها .

المبحث الرابع

تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي :-

من الصعب بدء التقييم الحكم على سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر وهي لاتزال في دور النشوء لذلك اختلفت وجهات النظر والتصورات الخاصة للكتاب والاقتصاديين [1] فمثلا أن الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي وينبه قائلا أن الدولة قد اختارت هذه السياسة للحد من التوتر الاجنبية ، فتزايد الاعتماد على التوتر معناه استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية رغم أن هذه الوسيلة لاتخلو من مساوئ نظرا لما تثيره من مشكلة خدمة الدين فضلا عن المخاطر التي قد تؤدي اليها سياسة تعويم العملة وتقلبات أسعارها مما قد تؤدي الى زيادة اصل التوتر فضلا عن أن العديد من اتفاقيات المعونة المالية يتضمن شروطا قد لاتتساوى على تحقيق مصلحة الدولة المتوخية ٠٠ لذلك يؤكد الدكتور السايح ونظرا لما مرت به مصر بحد حروب انهكت اقتصادها القومي حتى عجز عن تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد رأت مصر أصلح مسار الاقتصاد القومي عن طريق اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي لتتمكن مصر من اللحاق بركب التقدم الدولي وتضييق الفجوة التي حدثت بينها وبين العالم المتقدم في ميدان التنمية الاقتصادية ، وتضمنت احدى قوانين الاستثمار وتعديلاته بتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات تحقيقا لمصلحة اقتصادنا القومي وتخطي المعوقات الادارية التي تؤثر عليه ، ثم يضيف السيد جمال الناظر نائب رئيس هيئة الاستثمار أن اهم مزايا الانفتاح هي زيادة فرص العمالة بالاضافة الى رفع الكفاية الفنية والادارية نتيجة احتكاكها بالخبرات الاجنبية ، وزيادة الدخل القومي بزيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد في مصر وزيادة موارد الدولة عن طريق رسوم الانتاج والجمارك والضرائب المختلفة وسد بعض احتياجات المجتمع من السلع والخدمات التي يعجز الانتاج المحلي عن الوفاء بها - والاستغلال الكامل لبعض الموارد الطبيعية المتاحة في مصر والتي لم تكن مستغلة من قبل وتوفير العملات الاجنبية

---

(١) جريدة الاهرام بتاريخ ١٧/٥

لقيام مشروعات الاستثمار بالقطاع بدائل الواردات الى جانب التصدير ، وقد يكون من المنافسه الشريفه والمشروعه والتى كان يفتقدها القطاع الاقتصادى من المشروعات الوطنية والاجنبية الامر الذى يحفز المشروعات الوطنيه الى اعادة النظر فى اساليب الانتاج والاداره وهناك اراء مختلفة تماما عن سبب انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر (١) ويضيف السيد رئيس اتحاد الصناعات المصرية عن الاثار السلبية التى نجمت عن سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر وذلك فى المجال الصناعى : يكون ان عدة اخطاء فى التنفيذ ساهمت بالقسط فى الاضرار ببعض الصناعات اهمها الصغير الباهزة ومستحضرات التجميل وادوات المائدة المعدنية أو هناك اسباب وراء ذلك : -

١- الغاء استيراد السلع تامة الصنع بموجب قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٠٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ .

٢- عدم انتهاج سياسة جمركية متكافئة بين الخامات الصناعية المستورده والمواد تامة الصنع الاجنبية التى لاتقوى الصناعات المحلية على منافستها .

٣- التهريب فى بورسعيد والمناطق الجمركية .

٤- عقدة المستورد

٥- انكماش الصادرات الصناعية الى السوق الروسية .

٦- .

وأن النقاط المذكورة اعلاه واضحة ولامجال هنا للتوضيح والتفصيل ثم يضيف السيد فؤاد عمران مدير غرفة صناعة الغزل والنسيج بحثا عن حل لهذه المشكلات ويقول أن عدد مصانع الغزل والنسيج التابعة للقطاع الخاص حوالى ١٠٠٠ مصنع ويبلغ عدد العاملين ٥٠ الف عامل ولقد واجهت هذه الصناعة مشكلات الطاقة العاطلة بصورة حادة نتيجة لاعادة توزيع هيكل الصادرات فى ظل سياسة الانفتاح ولقرارات استيراد المنتجات النسيجية المماثلة للانتاج المحلى دون أية قيود و مزاحمتها للانتاج الوطنى ... وآخرها صدور القانون ٣٢ لسنة

---

(١) مجلة الاقتصادى - الاهرام رقم ٥٤٣ فى اول ابريل صـ ١١ .

١٩٧٧ الخاص بالاستثمار العربى والاجنبى المناطق الحره الذى أتاح فى المادة ٣٧ منه البضائع المنتجة فى المناطق الحرة التى بها مكونات محلية نسبتها ٤٠٪ فأكثر فرصة التمتع باعفاء جمركى بواقع ٥٠٪ عند دخولها البلاد للاستهلاك .

ويشير السيد عادل حسين (١) أن الارقام والمعدلات التى اوردنا قد لاتكون دقيقة ومؤكدة هكذا تبدو وهكذا يشير ايضا الى تقرير المتابعة ولكن المؤكد هو أن هيكل الدخل المحلى قد ازداد تشوها فى ظل الانفتاح التجارى ويقول الدكتور هاشم احمد سعد اللـه "جامعة القاهرة" نمو قضية المناطق الحرة التى تحولت بدورها الى مجرد قضية توفير العملات الصعبة للاتجار فى السلع الاستهلاكية مع ان التفكير اساسا كان منصرفا الى انشاء مناطق صناعية ليس من الضرورى اساسا ان تتجر فى العمله الحره — أن الانفتاح الاقتصادى لم يكن انفتاحا انتاجيا يقوم على أسس اقتصادية سليمة ومرتبطا بأستراتيجية تنمية واضحة وبعيدة المدى ، ستكون كمن يحرث الماء المالح ويصب منه ليزداد عطشا وخوارا .. ولن نجنى من وفاء ذلك سوى التضخم ومزيدا من التضخم ، ولنحدد كى يوضع ، حتى لايؤدى هذا التخبط والاضطراب الى أن نجر الخراب على مصر الانفتاح الاقتصادى .

وحسب رأينا أن سياسة الانفتاح الاقتصادى بالظروف الحالية الاقتصادية لمصر يمكن نحو تحقيق الاهداف المنشودة فى التنمية وفق معايير وخطط حكيمة وتتركز فى النقاط التالية : —

١— أن يكون الاستثمار بهدف التصدير اى تشجيع واقامة الاستثمارات المشتركة برأسمال أجنبى أو عربى ومحلى بهدف الانتاج لغرض التصدير وليس الى السوق المحلية

٢— أن يوفر الاستثمار فرص عماله اكبر وفى هذا المجال يجب دراسة المشاريع التى ستقام وفق متطلبات التنمية القومية لايجاد فرص عمل للقضاء على البطالة ، اى تشجيع قيام المشاريع المتطورة والتى تعتمد على العمالة المكثفة بجانب التكنولوجيا المتقدمة ايضا .

---

(١) مقال فى مجلة للطليعة بعنوان "ارحمونا من هذا الانفتاح التجارى" — مجلة الطليعه عدد ١٠ اكتوبر ١٩٧٦ .

٣- أن يخدم المشروع أو كمن المحاور الدائمة حاليا والتي يترتب عن انتاجها اكبر قيمة مضافة .

٤- أن يؤدي المشروع الى التكامل الاقتصادي ليس فقط على مستوى القطر بل وعلى مستوى التكامل العربي أن يخدم المشروع على توافر عوامل انتاج متوافرة في الخيارة العربية أو أن يكون مكمل لمرحلة أو لمراحل الانتاج التي يقوم بها اي دولة عربية معينة أو مجموعة من الدول العربية ويتطلب انشاؤه على هذا الوجه قيادة بعناية خاصة . ويجب أن تتعاون الدول كما ذكرت وبابة محدده وفق تخطيط متكامل كما يتطلب أيضا ان يراعى عند رسم السياسة لفترات دورية اولى بأولى وتحديد اثار انتهاج هذه السياسة على الاقتصاد القومي وزيادة الدخل الفرد الحقيقي تقليص أو القضاء على العجز في ميزان المدفوعات ويجب أن تكون الاهداف أو عوائد النتائج شاملة وليس محصورة لطبقة أو فئة من التجار حيث أن الانتعاش الاقتصادي لا يعني فتح الابواب والشهابيك للجانب الصالح تلة من التجار والجمهور كما ويجب أن لا يعني بتلبية رغبات التلة المترفه من الشعب أن تستمتع بأحدث ما تنتج من سلع كمالية في الخارج على حساب الاغلبية الساحقة من الشعب الى الحصول للحصص والخبرة ولتنمية الحيوان الكريمة .

فيصل حسين عبد الله العساف

١٩٧٨/٧/١٨ .

CamScanner